البطالة والفقر في المجتمع اليمني –مقاربة سوسيولوجية من المنظور التنموي

د. عبدالسلام أحمد الدار الحكيمي
أستاذ السكان والتنمية المساعد بقسم علم الاجتماع
جامعة تعز

ملخص

أصبح موضوع العمل من المواضيع الأساسية في الدراسات السكانية، ومطلباً مشروعاً في حياة البشر، واعتبر من قبل الدول والمنظمات الدولية من المؤشرات الرئيسية للتنمية البشرية، وخياراً حيوياً للناس ينبغي توفيره للراغبين والقادرين عليه دون استثناء (ذكور/إناث)، وتأهيل غير القادرين عليه وتدريبهم على بعض المهارات بما يتناسب وقدراتهم وتوفير فرص العمل لهم. وتعد القوى العاملة من حيث عددها وتركيبتها العمرية ومستواها العلمي، والمهني ومدى مهارتها الفنية والتقنية من الركائز الأساسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية لأي مجتمع في العالم لما لها من أهمية في عملية زيادة الإنتاج، وتحقيق الرخاء والتقدم لغالبية السكان. وجاءت هذه الدراسة لتشخيص واقع سوق العمل وحجم مشكلة البطالة في اليمن، والخروج برؤية لمعالجات مشكلة البطالة والتخفيف من الفقر من وجهة نظر العاطلين والفقراء أنفسهم.

مقدمة

لقد راهنت معظم الدول على التنمية البشرية لما لها من أهمية في تنمية طاقات البشر ورفع مستوى معيشتهم المادي والمعنوي عبر الزمن، ولهذا يُعني هذا المفهوم بضرورة حصول الفرد على جميع احتياجاته المادية من غذاء وكساء ومسكن لائق، وتعليم يكسبه مختلف المهارات التي تمكنه من العمل، ومستوى صحي يمكنه من العمل الخلاق، بالإضافة إلى تمتعه بالحرية السياسية والاجتماعية وحرية الإبداع، وكذا حقه في الاستمتاع بوقت فراغه والمشاركة السياسية والاجتماعية.

وبهذا يمكننا القول إن مؤشرات التنمية البشرية ليست ثابتة بل متغيرة، وتتغير باستمرار لتلبي احتياجات البشر، مما يتطلب الرفع من قدراتهم المهارية بما يتلاءم مع تلك المتغيرات الجديدة ليتمكنوا من التعايش معها وتحقيق تطلعاتهم وتوسيع خياراتهم في الحياة.

ومن هذا المنطلق تسعى معظم الدول إلى إيلاء القوة البشرية جل اهتمامها، وتوفر لها المستوى العالي من التدريب والتأهيل لمواكبة التغيرات والتطورات لمختلف العمليات الإنتاجية، لأن تحسين مهارات العمال وقدراتهم مفتاح للنجاح الاقتصادي لأي دولة في ظل الاقتصاد العالمي الذي يزداد تكاملاً وتنافساً لزيادة الإنتاجية واجتذاب الاستثمارات الرأسمالية، وتدعيم القدرة على الكسب للأفراد؛ لأن مشكلة البطالة باتت تمثل أحد التحديات الكبرى التي تواجه معظم بلدان العالم نتيجة للآثار الاجتماعية والاقتصادية التي

تسببها وما ينجم عنها من فقر وجوع للأفراد والأسر في عدد من المجتمعات. واليمن كغيرها من دول العالم النامي يعاني معظم شبابها من ظاهرة البطالة حيث يعاني ثلاثة أرباع الشباب في المجتمع اليمني من هذه الظاهرة التي بدأت تتواجد بشكل سافر حتى بين مخرجات التعليم الجامعي والعالي، وأرجع بعض الباحثين الاجتماعيين والاقتصاديين أسباب هذه الظاهرة إلى كونها تختلف اختلافا كبيراً بين الدول تبعاً لخصائصها الديمغرافية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية كما أفاد البعض إلى أنها متصلة بالاختلالات الواقعة في النظام التعليمي والجامعي في سوق العمل[1].

مشكلة الدراسة

تسعى اليمن من خلال خططها وبرامجها التنموية إلى الحد من البطالة والتخفيف من الفقر الذي تبلغ نسبته بين السكان بحسب بيانات مسح ميزانية الأسرة لعام 2006/2005 حوالي 34.8% [2]، مع وجود تفاوت كبير بين الريف والحضر حيث، تصل بين سكان الريف إلى 40.1% مقابل 20.7% بين سكان الحضر[3]، وبالرغم من انخفاض نسبة الفقر خلال الفترة 1998– 2005، من 42.4% إلى 40.1% بمقدار 2.3% نقطة مئوية؛ إلا أن عدد الفقراء ظل ثابتاً عند حوالي 7 مليون نسمة خلال تلك الفترة [4]، ولكن هذه النسبة وحسب بعض التقارير أكدت أن نسبة الفقر قد تفاقم مع بداية اندلاع الأزمة إلى 54.5% في نهاية عام 2011؛ ويعود ذلك إلى عدة عوامل من أهمها النمو السكاني المرتفع ونتيجة لأسباب هيكلية تفاقمت ربما بسبب الأزمة[5]. حيث تبلغ نسبة النمو السكاني حوالي 3% وتمتص أكثر من ثلاثة أرباع الزيادة السنوية المتوسطة في الاستهلاك الحقيقي والبالغة 4% خلال الفترة منذ بداية العام 2000 [6]. مما يعني أن الزيادة الحقيقية في نصيب الفرد من الاستهلاك تصل فقط إلى 1% خلال الفترة السابقة، بالإضافة إلى ارتفاع نسب البطالة والتي تبلغ حسب الإحصائيات الرسمية 16,4% من إجمالي قوة العمل القوى بينما تتجاوز هذه النسبة إلى 35% بحسب الإحصائيات غير الرسمية، وهذه النسبة المرتفعة تجعل اليمن تواجه العديد من التحديات من أجل التخفيف من البطالة والفقر بين السكان، ومن هذه الإشكالية برزت عدد من التساؤلات الرئيسة التي ستحاول هذه الدراسة الإجابة عليها وتتمثل في الآتي:

- ما الأسباب التي أدت إلى انتشار ظاهرة البطالة بين الشباب في المجتمع اليمني؟

(1) محمد عبدالواحد الميتمي وسلطان عبده ناجي الأكحلي: دراسة ظاهرة البطالة في اليمن، المركز اليمني للدراسات الاجتماعية وبحوث العمل، صنعاء، 2008، ص44.

(2) الجهاز المركزي للإحصاء: تقييم الفقر مسح ميزانية الأسرة (2005_2006) ملخص التقرير العام، صنعاء 2008، ص5.

(3) نفس المصدر :ص5.

(4) وزارة التخطيط والتعاون الدولي: تقرير اليمن 2010، البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، صنعاء، ص3.

(5) التقييم الاجتماعي والاقتصادي المشترك ل– الجمهورية اليمنية، قام بتنفيذ هذا التقييم كل من (البنك الدولي، الأممم المتحدة ، الاتحاد الأوربي، البنك الإسلامي للتنمية، والحكومة اليمنية ممثلة بوزارة التخطيط والتعاون الدولي)، ص3.

(6) وزارة التخطيط والتعاون الدولي: تقرير اليمن، ص3.

- ما الحلول والمعالجات التي من شأنها أن تساعد في الحد من ظاهرة البطالة والفقر بين السكان في اليمن؟

هدف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على ظاهرة البطالة في اليمن والعوامل المسببة لها لتقديم رؤية علمية حول المعالجات للحد من ظاهرة البطالة بين الشباب، والتخفيف من ظاهرة الفقر من وجهة نظر العاطلين والفقراء.

منهجية الدراسة وخصائص العينة

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لتشخيص ظاهرة البطالة في المجتمع اليمني، والتعرف على أسبابها من خلال الرجوع إلى المسوحات والدراسات التي نفذها الجهاز المركزي للإحصاء وبعض الجهات الأخرى.

ولتنفيذ هذه الدراسة استند الباحث إلى العديد من المصادر والمراجع الرسمية وغير الرسمية بالإضافة إلى عدد من البحوث والدراسات حول البطالة والفقر في اليمن. إلى جانب، إجراء عدد من المقابلات الجماعية المركزة مع عدد من السكان الفقراء والشباب العاطلين عن العمل في 6 محافظات وهي أمانة العاصمة، وشبوه، وعمران، وتعز والحديدة، وعدن، وتحليلها بواسطة المنهج الكيفي لتكوين رؤية علمية شاملة تساعد في تقديم الحلول والمعالجات لظاهرة البطالة من وجهة نظر الشباب والفقراء.

1. منهجية الدراسة الميدانية

طبيعة الدراسة وإمكانياتها وأهدافها استدعت استخدام منهجية البحث السريع بالمشاركة من أجل تشخيص الواقع بما يتعلق بموضوع الدراسة، ولتحقيق ذلك اعتمدت هذه الدراسة على عدة إجراءات وخطوات منهجية، وذلك من أجل الحصول على نتائج جيدة تتناسب مع أهداف الدراسة، حيث تم اختيار ست محافظات لتكون ضمن المحافظات التي استهدفتها الدراسة وهي (عمران، شبوه، تعز، عدن، أمانة العاصمة، الحديدة) كون هذه المحافظات تتميز بعدة خصائص البعض منها يتميز بكثافة سكانية مثل محافظة تعز، ومناطق جذب للسكان من كل محافظات الجمهورية، بالإضافة إلى كونها تتميز بتوفر فرص العمل فيها أكثر من غيرها مثل محافظة عدن وأمانة العاصمة، والأخرى تتميز بارتفاع نسب الفقر مثل محافظة شبوه وعمران، كما تميزت العينة بتنوع جغرافي كونها شملت مناطق سهلية وساحلية وجبلية وصحراوية، بالإضافة إلى كونها اتسمت بتنوع في أنشطة السكان الاقتصادية والاجتماعية المختلفة، وبهذا يمكن القول أن العينة تعد ممثله إلى حد ما للمجتمع اليمني.

2. إجراءات الدراسة

نفذت هذه الدراسة على عدة مراحل، ففي المرحلة الأولى وقع تحديد الطريقة المثلى لجمع المعلومات، وبما أن الدراسة اعتمدت على منهجية البحث السريع بالمشاركة، حيث استخدم أسلوب النقاش البؤري مع المبحوثين في هذه المحافظات المستهدفة لما يتصف به هذا الأسلوب من سرعة في جمع المعلومات، والوصول إلى نتائج معمقة وسريعة بأقل جهد مالي وبشري. أما المرحلة الثانية تم اختيار فريق فني من أصحاب الخبرة الفنية في مجال البحوث النوعية، واستمرت فترة تنفيذ الدراسة الميدانية الفعلية 12 يوماً وبمعدل يومين في كل محافظة. بينما المرحلة الثالثة تمثلت في مراجعة للبيانات وتدقيقها ثم مراجعتها وتفريغها لأبراز بعض الجوانب المتعلقة بخصائص وأولويات الشباب في التنمية، وما هي أفضل الحلول والمعالجات من وجهات نظر أفراد العينة حول مشكلة البطالة والتخفيف من الفقر بين أفراد المجتمع اليمني.

3. أدوات البحث الميداني

اعتمدت الدراسة على أدوات المنهج الكيفي لما له من أهمية في دقة وسرعة أخذ البيانات من الميدان بأقل جهد مادي وفني، كما يمتاز هذا المنهج أنه كيفي في أدواته وكمي في بياناته ويعطينا صورة أكثر عمقاً وشمولاً لقضايا الشباب التنموية، بالإضافة إلى تحفيز المبحوثين على عرض المشاكل والأولويات من وجهة نظرهم، حيث تم وضع استمارة خاصة بالمقابلة البؤرية احتوت على عدد من الأسئلة الخاصة بموضوع الدراسة، بالإضافة إلى استعمال المقابلة مع بعض المختصين في بعض الجهات ذات العلاقة مثل وزارة الخدمة المدنية.

وقد تم تنفيذ عدة جلسات مع مجموعة النقاش البؤري، حيث تم تنفيذ 12 مجموعة نقاش بؤري متنوعة مع الشباب/ات من سن 18 سنة إلى 29 سنة نظراً لأن أفراد هذه الفئة هم في الغالب من الشباب العاطل عن العمل أو سبق لهم العمل أو ممن يعملون حالياً عملا مؤقتاً. بالإضافة إلى 6 مقابلات مع فئة الرجال ممن تتراوح أعمارهم فوق 30 سنة، وقد وقع استثناء النساء من هذه الفئة نظراً لصعوبة مقابلتهن كون النساء من هذه الفئة معظمهن في المنازل أو ممن يعملن في القطاع الفلاحي أو القطاع غير المنظم، ونتيجة لمحدودية الفترة الزمنية وضعف ميزانية الدراسة، فقد وقع الاكتفاء بإجراء مقابلات مع فئة الشباب/ات والرجال فقط، للتعرف على وجهات نظرهم حول أبرز أولويات التنمية والتحديات التي تواجههم خلال حياتهم اليومية، وكذا الأسباب الرئيسية للبطالة وكيفية معالجة هذه المشكلة من وجهة نظرهم.

4. مجتمعات الدراسة ومعايير الاختيار

بلغ عدد مجتمعات الدراسة 18 مجتمعاً، حيث تم اختيار 3 تجمعات في كل محافظة تجمع مع الشباب، وتجمع مع الشابات، وتجمع مع الرجال، وقد وقع اختيار أفراد عينة الدراسة من هذه الفئات الثلاث حتى تكون العينة ممثلة وتتسم بالتنوع. بالإضافة إلى ذلك اشترط في أفراد العينة التنوع بحيث يكون أفراد الفئة المستهدفة من المتعلمين وغير المتعلمين كلما أمكن ذلك بحيث نتمكن من الحصول على صورة متكاملة عن موضوع الدراسة، وكذا التعرف على وجهات نظرهم المختلفة حول مشكلتي البطالة والفقر في المجتمع اليمني.

أما فيما يتعلق بالأشخاص ممن تمت مقابلتهم لم تحدد أية شروط لهم للتعرف على وجهات نظرهم المختلفة (ووجد فيهم العاملون وممن لم يسبق لهم العمل أو سبق لهم العمل وهم في حالة تعطل حالياً أو ممن يمارسون عملا مؤقتا أو ممن يعملون عند أسرهم أو عند الغير).

5. خصائص عينة الدراسة

بعد عملية التفريغ للبيانات برزت بعض الخصائص للفئات المستهدفة وتمثلت في الآتي:

جدول(1) توزيع أفراد العينة المستهدفة بحسب النوع ومكان الإقامة

المحافظة	مجموعة الشباب	مجموعة الشابات	مجموعة الرجال	المجموع
أمانة العاصمة	10	8	9	27
عدن	9	9	8	26
تعز	10	10	10	30
شبوه	10	7	8	25
عمران	9	7	8	23
الحديدة	10	8	10	28
الإجمالي	58	49	51	158

يتبين من الجدول(1) توزيع أفراد العينة بحسب النوع ومكان الإقامة، حيث تم اختيار عدد من الشباب والشابات والرجال بما يمثل شروط إجراء المقابلة البؤرية والتي تتراوح بين(6_12) فردا، بلغت نسبة الشباب31,01% مقابل 36,70% للشباب، وحوالي 32,28% للرجال.

جدول (2) خصائص العينة المستهدفة من حيث المستوى التعليمي

المستوى التعليمي	أمي	يقرأ ويكتب	أساسي	ثانوي	دبلوم بعد الثانوية	جامعي	الإجمالي
شبان	6	3	12	15	7	15	58
شابات	7	9	12	10	2	9	49
رجال	13	5	16	9	0	8	51
المجموع	26	17	40	34	9	32	158
النسبة	16.45	10.76	25.31	21.52	5.69	20.25	100

يتبين من الجدول(2) أن أفراد العينة تفاوتت نسبهم حسب المستوى التعليمي، حيث نجد أن نسبة الأمية بين الشباب بلغت 10.34% من إجمالي عينة الشباب مقابل 14.28% من إجمالي عينة الشابات؛ بينما هي لدى عينة الرجال 25.49%، كما بلغت نسبة الشباب من مخرجات التعليم الثانوي فما فوق 63.79% مقابل 42.85% من إجمالي عينة الشابات؛ بينما نجدها 33.33% من إجمالي عينة الرجال، ومن خلال هذه النسب يظهر أن غالبية أفراد العينة من الشباب/ات يحملون مؤهلات علمية وغالبيتهم من العاطلين عن العمل، والجدول التالي يوضح ذلك.

جدول (3) خصائص العينة المستهدفة من حيث حالة العمل

حالة العمل	عاطل	يعمل	عمل مؤقت	يعمل مع الأسرة	الإجمالي
شبان	22	11	18	7	58
شابات	29	0	9	11	49
رجال	8	20	23	0	51
المجموع	59	31	50	18	158
النسبة	37.34	19.62	31.64	11.39	100

يتبين من الجدول(3) أن نسبة البطالة بين عينة الشباب بلغت 56.89% من إجمالي عينة الشباب مقابل 59.18% من إجمالي عينة الشابات؛ بينما نجدها 15.68% من إجمالي عينة الرجال، وتبرز هذه النسب أن نسب البطالة مرتفعة بين فئة الشباب ممن أعمارهم أقل من 30 سنة، بينما وجد أن فئة الشباب ممن يعملون نسبتهم ضئيلة جداً وهم من الذكور بنسبة 18.96% من إجمالي عينة الذكور، والنسب الباقية كانت لدى فئة الشباب/ات ممن يعملون عملاً مؤقتاً أو لدى الأسرة.

الدراسات السابقة:

أجريت عدد من الدراسات السابقة العربية والمحلية حول مشكلة البطالة [1]، وبالرغم من اختلاف بعض من هذه الدراسات مع هذه الدراسة من حيث المنهجية والأهداف وأسلوب جمع البيانات وكذا الاختلاف بحسب الزمان والمكان؛ إلا أنها اتفقت معها من حيث بعض الأسباب التي تمحورت في ارتفاع نسبة الأمية بين السكان، وتدني مستوى المهارات لدى الشباب العاطل عن العمل، وضعف مخرجات التعليم، بالإضافة إلى ضعف الاستثمار وغيرها من الأسباب الأخرى التي برزت في تلك المناطق التي أعدت فيها تلك الدراسات تبعا لخصائصها الديمغرافية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسة لهذه الدول[2] وباتت تعد من ضمن التحديات الرئيسة أمام النمو الاقتصادي والاجتماعي.

مفاهيم الدراسة

قبل تحليل وتشخيص مشكلة الدراسة يتطلب أولاً تعريف مفهومي البطالة والفقر.

البطالة: تعددت التعريفات حول مفهوم البطالة، حيث يرى البعض أن مفهوم البطالة يقصد به "الحالة التي تنطبق على الأفراد ممن يقدرون على العمل ولا يعملون، ويبحثون عنه بصورة مستمرة وبجدية" ، ويعرفها البعض الأخر بأنها "عدم اشتغال جزء من قوة العمل بصورة كلية أو جزئية رغم قدرتها على العمل ورغبتها فيه"[3].

أما التعريف الإجرائي للبطالة في هذه الدراسة " يقصد بها أنها حالة أولئك الأشخاص من السكان النشطين اقتصادياً في المجتمع ممن يكونون قادرين على العمل _ مؤهلين وغير مؤهلين_ ويبحثون عنه_

(1) أهم الدراسات السابقة:

– وزارة التخطيط والتعاون الدولي: تقييم الفقر مسح ميزانية الأسرة 2006/2005، صنعاء، 2008.

– وزارة التخطيط والتعاون الدولي: أصوات الفقراء _ تقييم أثر خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية الثالثة للتخفيف من الفقر من منظور الفقراء، أغسطس 2010.

– نبيلة عبد الله غالب عادل: دور المنشآت الصغيرة في تقليص مشكلة الفقر والبطالة في اليمن: دراسة ميدانية في أمانة العاصمة، رسالة دكتوراه في علم الاجتماع مقدمة لقسم علم الاجتماع
بالجامعة الأردنية، 2010.

– احمد محمد سيف الشعبي: سوق العمل في الجمهورية اليمنية، رسالة دكتوراه جامعة حلوان، 2008.

– عبد الله هزاع : أوضاع التشغيل والبطالة في اليمن، الاتحاد العام لنقابات عمال اليمن، صنعاء، 2003.

(2) محمد عبدالواحد الميتمي وسلطان عبده ناجي الأكحلي: دراسة ظاهرة البطالة في اليمن، مرجع سابق.

(3) علي عبد الواحد نجا: مشكلة البطالة وأثر برنامج الإصلاح الاقتصادي عليها(دراسة تحليلية– تطبيقية)، الدار الجامعية، 2005، ص2

بأجر أو لحسابهم الخاص_ وراغبين فيه وقابلين به في ظل الأجور السائدة في نفس المجتمع ولا يجدونه خلال فترة زمنية محددة".

الفقر: اختلفت التعريفات حول إيجاد تحديد دقيق لمفهوم الفقر بين اقتصاديي التنمية وعلماء الاجتماع، ويعود ذلك إلى الصعوبة في تحديد من هو الشخص الفقير، حيث يعرف البعض الفقر" بحالة الحرمان المادي الذي تتجلى أهم مظاهره في انخفاض الاحتياجات الأساسية من الغذاء، وما يرتبط بها من تدني الحالة الصحية، والمستوى التعليمي والمتطلبات السكنية عن مستواها الملائم، والحرمان من تملك السلع الضرورية التي تعد معايير أساسية لوصف الفقر فضلاً عن الافتقار إلى الأصول المادية المولدة للدخل، وفقدان الاحتياطي أو الضمان لمواجهة الحالات الصعبة، كالمرض والإعاقة والبطالة والكوارث والأزمات، ويحدده البنك الدولي بعدم القدرة على تحقيق الحد الأدنى لمستوى المعيشة في مجتمع من المجمعات في مدة زمنية محددة"[(1)]، ولهذا يمكن تصنيف هذه التعريفات إلى قسمين هما :

1- التعريف الكمي للفقر: يقصد به انخفاض الدخل الفردي بحيث لا يستطيع الشخص تلبية حاجاته الأساسية وعلى ضوء هذا التعريف نجد أن الفرد الفقير الذي لا يحصل على المستوى الأدنى للمعيشة. كما يطلق عليه البعض الآخر بخط الفقر ويحسب على أساس مفهوم الدخل وعلى أساس الإنفاق الاستهلاكي كمؤشر لمستوى المعيشة في الدول النامية، ولهذا أستخدم مؤشر خط الفقر لأغراض تقدير انتشار الفقر في العالم حيث تم تحديد خط الفقر الدولي بإنفاق الفرد دولاراً أمريكيا واحدا في اليوم إلا أن استخدام هذا المؤشر واجه عدة صعوبات متعلقة بالمقارنات الدولية كما أن التعريف الكمي للفقر ذو نظرة ضيقة ومحدودة بحيث يحدد الفقر بدلالة السلع وملكيتها فقط.

2- التعريف الكيفي للفقر: يرتكز هذا التعريف على رفاهية الفرد من خلال تحقيق ملكية السلع والمنفعة والقدرات الإنسانية، وعليه فإن الفقر لا يقتصر على انخفاض الدخل وعدم تلبية الحاجات الأساسية بل يشمل أيضا التهميش ورعاية صحية متدنية وانخفاض فرص التعليم وتدهور البيئة السكنية[(2)].

كما عُرف الفقر من قبل أصحاب المنظور التحليلي الكلي في المنهجية الاقتصادية أنه حالة عدم حصول الفرد على مستوى لائق أو كافٍ للمعيشة في المجتمع الذي يعيش فيه. أما تعريف الفقر والفقراء

(1) سالم توفيق النجفي، وأحمد فتحي عبد الحميد: السياسات الاقتصادية الكلية والفقر، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،2008،ص40.

(2) ناصر مراد: تشخيص ومكافحة ظاهرة الفقر في الجزائر متاح في:. *www.kantakji.com/fiqh/Files/Economics/60338.doc*

بحسب وجهة نظر أحد الباحثين أنه" ذلك المستوى من الدخل الذي لا يكفي لإشباع الحاجات الإنسانية الأساسية للأسرة بصورة مرضية ومقبولة، بحيث تشمل تلك الحاجات الإنسانية الأساسية إلى جانب الغذاء_ الحاجة للملبس والمأوى والصحة والتعليم والانتقال"[1].

بعد هذا الاستعراض للجانب المنهجي للدراسة سيتم عرض الجانب النظري والميداني لها للوصول إلى أهم النتائج لمعالجة مشكلة البطالة والفقر من وجهة نظر أفراد العينة.

أولاً– النمو السكاني في اليمن

تشير البيانات الرسمية من الإحصائيات السنوية والتعدادات السكانية إلى أن حجم السكان في اليمن في تزايد مستمر، حيث بلغ معدل النمو السكاني خلال الفترة (1990_1994) 3.7%. وحوالي 3.5% خلال الفترة(1995_1999)، وبالرجوع إلى بيانات تعداد 1994 تبين أن حجم السكان المقيمين ارتفع من 14587807 نسمة إلى 19685161 بحسب نتائج تعداد 2004؛ إلا أنه لا زال يمثل أعلى معدل نمو سكاني في المنطقة، ويعزى ذلك النمو إلى عدة عوامل اجتماعية واقتصادية.

ونتيجة لذلك يعد النمو السكاني أحد التحديات الرئيسية التي تواجه التنمية الاقتصادية والاجتماعية في اليمن، ولهذا فقد سعت الحكومة والجهات المختصة إلى وضع إستراتيجية وطنية للسكان منذ عام 1991، وفي مطلع عام 2010 تم توسيع تلك الإستراتيجية لتشتمل على العديد من السياسات والإجراءات والتدخلات التي من شأنها أن تسهم في خفض معدل النمو السكاني، وذلك بهدف التخفيف من الأعباء الحكومية في الإنفاق على التعليم والرعاية الصحية والخدمات العامة الأخرى، وكذا الحد من الضغوط على الاستخدام المتزايد للموارد المائية وغيرها، ونظراً لتلك الإجراءات فقد ساهمت في خفض معدل النمو السكاني في اليمن من 3.7 % مع نهاية عقد الثمانينات وبداية التسعينيات من القرن الماضي إلى 3,5% في عام 1994 ليصل إلى 3,02 % عام 2004 وحوالي 3.0% عام 2009[2]، ويعزى ذلك إلى ارتفاع سن الزواج واستخدام الوسائل الحديثة لتنظيم الإنجاب؛ وبالرغم من هذا الانخفاض في معدل النمو السكاني إلا أن هذا المعدل لا يزال يعد من ضمن أعلى المعدلات في العالم، حيث أثر في توفير فرص العمل، وارتفاع معدلات البطالة، والأمية، وزيادة نسبة الفقر.

وتجدر الإشارة إلى أن الفترة من عقد الثمانيات وبداية التسعينات من القرن الماضي تميزت بهجرة أعداد كبيرة من سكان الريف إلى الحضر نتيجة لعدم توفر فرص العمل المناسبة، ونقص الخدمات في

(1) محمد عبد العزيز سعد يسر: الإدارة والفقر، وزارة الشئون الاجتماعية والعمل، مشروع شبكة الأمان الاجتماعي والخطة الوطنية لمكافحة الفقر، سلسلة دراسات الفقر، صنعاء، أكتوبر 2001، ص15.

(2) الجهاز المركزي للإحصاء: كتاب الإحصاء السنوي لعام 2009.

المناطق الريفية مما أدى إلى اكتظاظ المدن وتزايد معدلات البطالة فيها، كما اتسم التركيب العمري للسكان في اليمن بارتفاع نسبة السكان ممن أعمارهم أقل من 15 سنة، حيث بلغت 45% بينما تبلغ نسبة السكان في الفئة العمرية 15_64 سنة حوالي51,4%، وقد أدى النمو السكاني السريع إلى ارتفاع معدلات نمو القوى العاملة بنسبة 4,4% خلال الفترة (1999_2004)، مقابل معدل نمو سكاني 3% خلال نفس الفترة[1]، والجدول التالي يوضح توزيع الفئات العريضة للسكان حسب تعداد 2004م.

جدول (4) توزيع السكان حسب الفئات العريضة والنوع وفقاً لتعداد 2004

الفئة العمرية	ذكور	إناث	الوزن النسبي	الإجمالي	نسبة النوع
14-0	4,581,948	4,279,526	45,0	8,861,474	107
64-15	5,092,196	5,044,879	51,5	10,137,075	101
56 فأكثر	355,475	318,884	3.4	674,359	111
غير مبين	7,334	4,919	0,1	12253	149
الإجمالي	10036953	9648208	100	19685161	104

المصدر: نتائج التعداد العام للسكان والمساكن 2004.

يتبين من الجدول(4) الخاص بالفئات العريضة للسكان أن المجتمع اليمني لا يزال مجتمعا شابا كونه يتميز بتركيبة عمرية فتية شأنه شأن المجتمعات النامية، حيث تصل نسبة الذين تقل أعمارهم عن 15 سنة حوالي (45.04%) من مجموع السكان على مستوى الجمهورية اليمنية، وهذا مما يؤكد على أن المجتمع اليمني مجتمع فتي إذ لم تزد نسبة كبار السن ممن تبلغ أعمارهم 65 سنة أو أكثر عن (3.4%)، مقابل حوالي(51.5%) من الفئة العمرية بين 15-64 سنة ، وتشكل نسبة فئة الشباب في الفئة العمرية (15_24) سنة 21.9% ؛ الأمر الذي يشكل معه ضغطاً على سوق العمل.

وبالرغم من الانخفاض في معدلات النمو السكاني في المجتمع اليمني؛ إلا أن هذا المعدل لا يزال كبيراً مقارنة بالعديد من دول العالم على المستويين الإقليمي والدولي، وهذا مما أثر في زيادة حجم السكان في اليمن الذي ارتفع من 19.685.161 نسمة عام 2004 إلى 23,153,981 نسمة عام 2010، وفي حال عدم وجود أي إجراءات تسهم في الحد من النمو السكاني المرتفع سيصل حجم سكان اليمن في عام 2025 إلى 33,221 مليون نسمة حسب الإسقاطات السكانية وفقاً للسيناريو المتوسط[2]. الأمر الذي

(1) الجهاز المركزي للإحصاء: نتائج تعداد 2004.

(2) الجهاز المركزي للإحصاء: الإسقاطات السكانية للجمهورية اليمنية (2005_ 2025) المجلس الوطني للسكان، صنعاء، يونيو 2010، ص24.

معه سترتفع نسبة السكان في قوة العمل في الفئة العمرية (15_64 سنة) والتي بلغت في العام 2010 حوالي 54,5% من إجمالي السكان، ونتيجة لهذه الزيادة من الفئة العمرية الشابة سيؤدي إلى دخول اليمن النافذة الديمغرافية دون أن تكون جاهزة أو مستعدة لها نظراً لعدم توفر فرص العمل لمثل تلك الطاقات البشرية لمحدودية قدرة الاقتصاد الوطني على خلق وظائف جديدة لضعف الاستثمار وضيق السوق اليمنية وعدم مرونتها، بالإضافة إلى تدني مستوى المهارات لدى هذه الفئة العمرية من السكان، وعدم استيعابها في السوق المحلية أو الإقليمية مما سوف يرفع من نسبة البطالة بين القوة العاملة في اليمن خلال السنوات القادمة.

ويشير بعض المختصين إلى أن الفارق بين اليمن والدول العربية والغربية ودول شرق آسيا التي مرت بالنافذة الديمغرافية، أنها استفادت من طاقاتها البشرية في عملية التنمية. بالإضافة إلى ذلك فإن دول شرق آسيا عملت على تنمية مهارات طاقتها البشرية واستفادت من الطلب المتزايد على العمالة المهارة في السوق الخليجية، ومثلت بما نسبته 69.90% من إجمالي قوة العمل في هذه الدول[1]، وبهذا ذهبت فرصة الاستفادة من طلب السوق الخليجية من العمالة العربية واليمنية بشكل خاص بالرغم من قربها من هذه السوق، ويعود ذلك إلى تدني مستوى مهارة القوى العاملة اليمنية؛ بالإضافة إلى ارتفاع مستوى الأجور لها مقارنة بالعمالة الأسيوية التي تقبل بأقل مستوى للأجور.

وبالعودة إلى الإسقاطات السكانية نجد انه من المتوقع أن يصل عدد السكان في سن العمل من الفئة العمرية (15_64 سنة) إلى حوالي (16,921,146) نسمة في عام 2015 أي بنسبة (56.53%) من إجمالي السكان مما سيؤدي إلى زيادة عدد الأشخاص الداخلين إلى سوق العمل[2].

ثانياً– حجم القوى العاملة في اليمن

لقد تزايد نمو حجم قوة العمل من السكان في اليمن خاصة بين من هم في سن العمل ممن أعمارهم بين 15– 64 سنة من 2.767 مليون فرد عام 1994 إلى حوالي 3.433 مليون فرد عام 1999 ثم إلى 4.244 مليون فرد عام 2004 وإلى 5,576 مليون فرد عام 2010، وقد ترتب على ذلك ارتفاع معدل المشاركة الاقتصادية من 38.5% عام 1999 إلى 39% عام 2004، إلا أن هذا الارتفاع كان طفيفاً بين مسح القوى العاملة لعام 1999، وتعداد 2004.

(1) طارق أحمد المنصوب: العمالة اليمنية في الخليج ودورها في الاستقرار الأمني لدول مجلس التعاون الخليجي، ورقة عمل مقدمة للمؤتمر الذي نظمه مركز سبأ للدراسات الإستراتيجية في الفترة من 22_23 فبراير 2010، ص 463.

(2) الجهاز المركزي للإحصاء: الإسقاطات السكانية للجمهورية اليمنية (2005_ 2025)، مصدر سابق، ص29.

كما أن ارتفاع حجم قوة العمل تعود هي الأخرى إلى مجموعة من العوامل الديمغرافية والاجتماعية من أهمها التركيبة السكانية التي تتصف بفتوة السكان حيث تصل نسبة السكان من الفئة العمرية (15_64 سنة) 51,5% حسب نتائج تعداد 2004، إضافة إلى ذلك تسرب عدد كبير من الطلاب من مراحل التعليم المختلفة والتحاقهم بقوة العمل، وبهذا تشكل القوى العاملة من الفئة العمرية 20_29 سنة نحو 33,4%؛ وتدني مستوى مشاركة المرأة في هذه النسبة.

جدول (5) حجم قوة العمل من السكان في سن العمل(15–64 سنة)

السنة	مجموع السكان	مجموع القوة البشرية	مجموع قوة العمل	نسبة القوى البشرية	معدل المشاركة الاقتصادية
1999	17.335.143	8.916.118	3.433.001	%51.4	%38.5
2004	19.685.161	10.818.000	4.244.400	%54.9	%39.0
2010	23,153,981	13,346,556	5,576,305	%57.6	%41.8

المصدر : الجهاز المركزي للإحصاء: نتائج مسح القوى العاملة 1999، ونتائج التعداد العام للمساكن والسكان 2004، وكتاب الإحصاء السنوي 2010.

يتبين من الجدول (5) أن حجم قوة العمل في العام 2010 شكلت ما نسبته 24.1% من إجمالي السكان، كما يبرز من الجدول أن نسبة نمو القوى البشرية بين عام 1999، و2004 بلغ 5.8%؛ بينما كان نمو معدل المشاركة الاقتصادية خلال نفس الفترة بما يعادل 3.7% مما يعني أن قوة العمل كانت تنمو بمعدلات أعلى من تلك الخاصة بمعدلات نمو المشتغلين، وهذا يشير إلى أن التشغيل استوعب نسبة طفيفة من العاطلين عن العمل من الأفراد خارج قوة العمل، كما يتوقع الباحث أن تنمو قوة العمل لتصل إلى 6.4 مليون فرد مع نهاية عام 2015. بينما نجد أن توقعات البنك الدولي لنمو حجم قوة العمل في نهاية 2015 قدرها بحوالي 5.9 مليون فرد[1]، وتوقعت الخطة الرابعة نمو قوة العمل نهاية 2015 بحوالي 6.3 مليون فرد.

وتتميز القوى العاملة في اليمن بكونها أمية وغير ماهرة، حيث تبين من نتائج المسح الخاص بالقوى العاملة لعام 1999 أن حوالي ثلاثة أرباع المشتغلين بدون مستوى تعليمي مثلت نسبة الأمية فيها 48.3% وحوالي 24% ممن يقرءون ويكتبون، وتشكل نسبة الأمية بين الإناث من مجموع المشتغلات حوالي 83.2% مقابل 36.9% للذكور، أما في الوقت الحالي ومع ارتفاع نسب التعليم لدى الإناث

(1) قاعدة بيانات البنك الدولي، 2009.

ساعد في زيادة نسبة مشاركة المرأة في قوة العمل مما أسهم في زيادة دخلها ونجاحها في سوق العمل.

وعلى الرغم من تزايد معدل المشاركة في النشاط الاقتصادي خلال الفترة الماضية؛ إلا أن هذا المعدل لا زال منخفضاً نتيجة لارتفاع نسبة السكان دون السن 15 سنة وانخفاض معدل المشاركة الاقتصادية بين الإناث، والتي تقدر بحوالي 4,2% بحسب نتائج تعداد عام 1994، وحوالي 7% بحسب مسح القوى العاملة لعام 1999، ثم إلى 9,6% بحسب نتائج تعداد عام 2004، وهذا الانخفاض في معدل المشاركة لقوة العمل النسائية أدى إلى ارتفاع نسبة الإعالة.

ثالثاً– أداء سوق العمل في اليمن

سوق العمل في الجمهورية اليمنية مثله مثل الأسواق في الدول النامية له صور متعددة وأشكال مختلفه، فهناك سوق العمل المنظم حيث توجد بعض المنشآت التي تستخدم معدات وأجهزة متطورة وأجهزة الاتصالات الحديثة وسوق العمل غير المنظم الذي بدأ يتوسع كثيراً خاصة مع الهجرة المكثفة للقوى العاملة المستمرة من الريف إلي الحضر، وعادة ما تشكل تلك الهجرات ضغوطاً لأسواق العمل الحضرية وتلعب دورا جيداً في تحديد مستويات الأجور المنخفضة وزيادة نسبة العمالة في القطاع غير المنظم التي تصل نسبتها إلى حوالي 63% من قوة العمل وترجح بعض الدراسات هذه النسبة أنها تزيد عن 69%[1]، وتسعى الحكومة اليمنية باتخاذ خطوات جديدة لتحسين أداء سوق العمل ومعالجة مشاكل العمالة.

ونظراً لعدم وجود بيانات صحيحة ومتكاملة حول العمالة اليمنية، ولاسيما عن العرض والطلب الوظيفي، وفجوات المهارات الوظيفية وفرص العمل بالإضافة إلى احتياجات ومتطلبات الجهات التي تقوم بعملية التوظيف. وبالنسبة لليد العاملة التي تسعى وراء الحصول على عمل محلي فإن ارتفاع تكاليف المعلومات (معلومات الحصول على عمل) تحد من حركة وكفاءة تنقلهم في البحث عن عمل، ومن جهة أخرى، يفتقر أرباب العمل للمعلومات الكافية عن المهارات والمواهب التي تخرجها المؤسسات المهنية والتعليمية. وفي الوقت الراهن، تعمل وزارة العمل والشؤون الاجتماعية بالاشتراك مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي(UNDP) ومنظمة العمل الدولية (ILO) على إعداد إستراتيجية خاصة بتحسين مقدرة أداء ومعلومات سوق العمل اليمني، حيث ستركز الإستراتيجية في البداية على تعزيز معلومات الوظائف وفرص العمل المتاحة في الحكومة والقطاع العام، وعلاوة على ذلك، تعمل اليمن الآن على زيادة جهودها لتأهيل القوى العاملة اليمنية للعمل في أسواق العمل التابعة لمجلس التعاون الخليجي(دول الخليج العربي) .

1 – عبدالسلام الدار الحكيمي ورضا قرحش: المساواة بين النوع الاجتماعي في العمل النقابي باليمن(دراسة اجتماعية للدور التنموي للمرأة النقابية)، الاتحاد العام لنقابات عمال اليمن، صنعاء، 2010،ص31.

ولكن يظل أداء سوق العمل في الجمهورية اليمنية متواضعا للغاية وفرص العمل فيه متدنية، وبالمقابل هناك اتساع لمعدلات البطالة والتي تقدر بـ34.8 % [1]، ووصول معدل البطالة بين الشباب من الفئة العمرية (15–24) سنة البالغة 52.9%، وفي الفئة العمرية (25–59) سنة مثلت نسبة البطالة 44.4%، ويعد 25% من العاطلين من ذوي مؤهلات التعليم الثانوي فما فوق[2]. كما يقدر عدد الداخلين الجدد إلى سوق العمل بين (200 ألف و230 ألف فرد سنوياً)، ويتوقع تزايد معدلات البطالة لهاتين الفئتين(15–24 سنة، 25– 59 سنة) في الوقت الراهن وفي المستقبل المنظور، ولهذا يعتبر الرفع من مستوى مهارات العمل وتوفير فرص العمل من العوامل المهمة في التصدي للبطالة والفقر في المجتمع اليمني، وما لم تكن هناك سياسات وبيئة استثمارية تساعد على إيجاد فرص تشغيل حقيقية فأن عدد الفقراء سوف يتضاعف في المستقبل المنظور. وبالإضافة إلى كل ذلك تزايد عدد الداخلين الجدد لسوق العمل منهم عدد كبير من مخرجات التعليم الجامعي.

1.1 الخريجون وسوق العمل

يعد التشغيل نقيض للبطالة بالمفهوم الواسع، ولذلك فإن هدف تخفيض البطالة في اليمن هو بناء البنية الاقتصادية والمؤسسية الهادفة إلى تحقيق عملية التشغيل للعاطلين عن العمل، وعلى وجه التحديد يعني التشغيل توفير العمل اللائق الهادف إلى تعزيز الفرص للجميع للحصول على فرص عمل منتجة في ظروف من الحرية والمساواة والأمن والكرامة يوظف الفرد فيه قدرته وإمكاناته، ويحقق فيه ذاته، وتتوافر له فرص النمو الاقتصادي.

وكون الشغل أو العمل المنتج من أهم المصادر الأساسية للدخل بالنسبة للغالبية العظمى من السكان إلى جانب أنه يمثل قوة دافعة لمسيرة التنمية المستدامة؛ إلا إن الواقع الحالي للتعامل مع الخريجين لا يشير إن هناك إستراتيجية واضحة للتعامل مع الخريجين بالمفهوم الواسع (بمختلف المساقات)، كما أن السياسة الحالية للاستخدام أو الشغل تفتقد إلى ربط السياسة السكانية بالسياسة التعليمية والتدريبية والسياسات المتعلقة بالنوع الاجتماعي، وكذا بالسياسات المتعلقة برعاية ذوي الاحتياجات الخاصة(بتشغيل المعوقين)، والتشريعات الحالية للعمل لا تساعد على توظيف الخريجين بالرغم من قلة مهاراتهم وقدراتهم لأنها لا تتضمن التنسيق بين الأجهزة المسئولة عن سياسات الاستخدام والسياسات القطاعية الأخرى.

(1) **عمر محمد صالح: طرق وأساليب تحليل إحصاءات سوق العمل**، ورقة عمل مقدمة لورشة العمل حول وزارة العمل والشؤون الاجتماعية نوفمبر صنعاء،2010 .ص2.

(2) وزارة التخطيط والتعاون الدولي: البرنامج المرحلي للاستقرار والتنمية، قدم في مؤتمر المانحين لدعم الجمهورية اليمنية الرياض، خلال الفترة 4–5 سبتمبر 2012، ص7.

ونتيجة لذلك بدأت الشكوى تبرز بشكل واضح في قلة توظيف مخرجات التعليم الجامعي، ويعود ذلك إلى عدة عوامل منها وجود خلل جوهري بين سوق العمل، واحتياجات المجتمع من العمل من ناحية، وبين التعليم الجامعي وعدم ملائمته لسوق العمل من ناحية أخرى، ولكن الإقرار بهذا الخلل لا يعني إلقاء كامل اللوم على نظام التعليم الجامعي؛ لأن نظام التعليم مثله مثل سوق العمل كان وما زال مداراً من قبل الدولة مما يتطلب منها القيام بعملية إصلاحه، والجدول التالي يوضح تطور مخرجات التعليم الجامعي من الجامعات اليمنية الحكومية والخاصة.

جدول(6) تطور مخرجات الجامعات اليمنية خلال الأعوام (2006_2009)

السنة	2006_2005			2007_2006			2008_2007			2009_2008		
الجامعة	ذ	إ	إجمالي	ذ	إ	إجمالي	ذ	إ	إجمالي	ذ	إ	إجمالي
حكومي	19583	9476	29059	21296	8818	30114	22890	9831	32721	14039	8760	22799
خاص	1785	694	2479	2333	248	2581	3355	1542	4897	3922	1085	5007
الإجمالي	21368	10170	31538	23629	9066	32695	26245	11373	37618	17961	9845	27806

المصدر: وحدة المراقبة والتقييم بوزارة التخطيط والتعاون الدولي: التقرير الثاني للمؤشرات الرئيسية أغسطس 2009.

يتبين من الجدول(6) أن مخرجات التعليم الجامعي من الجامعات الحكومية شهد تزايدا ملحوظاً خلال الأعوام الجامعية 2005_2006 وحتى الأعوام 2007_2008 ثم تراجعت نسبة المخرجات في العام الجامعي 2008_2009 بحوالي 30.3% من كلا الجنسين مقابل زيادة نسبة مخرجات التعليم الجامعي الخاص بنسبة 2.2% خلال نفس العام، ويعود ذلك إلى عدة عوامل أدت إلى تسرب أعداد من الطلبة والطالبات من التعليم الجامعي، بالإضافة إلى الفترات الزمنية الطويلة للحصول على وظيفية من المتقدمين لطلب درجات وظيفية من مكاتب الخدمة المدنية بالمحافظات، كما تبين من خلال الكشوفات الخاصة بالمتقدمين لطلب درجات وظيفية أن غالبيتهم من مخرجات الكليات النظرية. مما سبق عرضه يلاحظ أن مخرجات الكليات النظرية يعانون من البطالة السافرة، وبالرغم من ذلك وبالرجوع إلى الإحصائيات الخاصة بمخرجات هذه الكليات لبعض السنوات تبين أن عدد مخرجات هذه الكليات خلال العام 2007_2008 بلغ حوالي 17034 طالب/ة عام مقابل 11294 طالب/ة في العام 2002–2003 وهذا التزايد يعد مؤشراً يعكس الإقبال على الكليات النظرية والإنسانية وخصوصاً كلية الآداب والتربية بشكل واضح بالرغم من تدني فرص التوظيف في مثل هذه التخصصات التي لم يعد سوق العمل بحاجة لها؛ أما فيما يتعلق بخرجي الكليات العلمية يلاحظ تنامي أعدادهم وبنسبة زيادة بلغت 44,8% مقارنة بعام 2002–2003.

جدول(7) عدد المتقدمين لطلب التوظيف بحسب الجنس خلال الفترة(2006_2010)

العام/ الجنس	ذكور	إناث	نسبة الإناث %	الإجمالي	معدل النمو
2006	89437	44618	33.3	134055	-
2007	101213	53028	34.4	154241	15.1
2008	111202	58973	34.6	170175	10.3
2009	124160	64995	34.4	189155	11.2
2010	132646	70380	34.6	203026	7.3

المصدر: وزارة الخدمة المدنية، الإدارة العامة للتخطيط والإحصاء.

يتبين من الجدول (7) حول عدد المتقدمين للوظائف إلى مكاتب الخدمة المدنية بالمحافظات أن أعدادهم في تزايد تراكمي كل سنة نتيجة لتزايد أعداد المخرجات من الجامعات اليمنية الحكومية والخاصة بالإضافة إلى من يأتون من الخارج بعد تحصلهم على شهادات جامعية عليا، كما يلاحظ من الجدول أن نسبة الإناث المتقدمات إلى طلب وظيفة تزيد بنسب صغيرة جداً مقارنة بالذكور؛ أما فيما يتعلق بمعدلات النمو السنوي لأعداد المتقدمين للوظيفة يلاحظ أنها كانت في تزايد ثم بدأت في الانخفاض إلى أن وصلت إلى أدنى معدل نمو لها في العام 2010، حيث بلغت 7.3%، وهذا يعود إلى عدة عوامل منها تقلص عدد الوظائف التي يتم إنزالها سنوياً من قبل وزارة الخدمة المدنية، حيث تراجعت من 20 ألف وظيفة سنوياً إلى أقل من 13 ألف درجة سنوياً. أي أن أكثر من 7 ألف طلب يرحل سنوياً إلى السنوات التي تليها خاصة تلك التخصصات الإنسانية التي يضع لها درجات وظيفية محدودة جداً. كما يتبين من الإحصائيات أن نسبة المتقدمين لطلب وظائف غالبيتهم من الذكور تقدر سنوياً بما نسبته 66% تقريباً مقابل 34% من الإناث.

جدول(8) عدد الحاصلين على درجات وظيفية في القطاعين العام والمختلط بحسب النشاط خلال الفترة(2006_2010)

سنة التعيين	النوع/ النشاط	قطاع التعليم	قطاع الصحة	بقية وحدات الجهاز الإداري	الإجمالي
2006	ذكور	4553	885	3604	9042
	إناث	1602	419	390	2411
	إجمالي	6155	1304	3994	11453
2007	ذكور	4450	2270	3975	10695
	إناث	2320	1383	471	4174
	إجمالي	6770	3653	4446	14869
2008	ذكور	4453	533	3591	2127
	إناث	1416	389	518	2773
	إجمالي	5869	922	4109	10900
2009	ذكور	4803	825	4148	9776
	إناث	1997	425	692	3114
	إجمالي	6800	1250	4840	12890
2010	ذكور	4453	828	2638	7919
	إناث	3184	470	487	4141
	إجمالي	7637	1298	3125	12060
إجمالي من تحصلوا على وظائف	ذكور	22712	5341	17956	46009
	إناث	10519	3086	2558	16163
	إجمالي	33231	8427	20514	62172

المصدر وزارة الخدمة المدنية الإدارة العامة للتخطيط والإحصاء.

يتبين من الإحصائيات الخاصة بوزارة الخدمة المدنية أن من تم توظيفهم خلال الفترة 2002_ 2006 بلغ حوالي 34,186 ألف فرد، كما يلاحظ من الجدول (8) الخاص بالحاصلين على درجات وظيفية خلال سنوات الخطة الخمسية الثالثة قدر عددهم بأقل من 12 ألف وظيفة سنوياً باستثناء عام 2007 الذي نزلت فيه أكثر من 14 ألف وظيفة، ويعود ذلك إلى زيادة النمو الاقتصادي إثر ارتفاع أسعار النفط، كما يتبين من الجدول أن نسبة الإناث ممن تحصلن على درجات وظيفية خلال سنوات الخطة بلغت 25.9%، وهي أقل من النسبة التي أعطيت لهن والتي تقدر بـ 30%، ويعود ذلك إلى عدة عوامل منها قلة الدرجات الوظيفية التي يتم تحديدها للمدن الرئيسة، وعدم قبول بعض الإناث من العمل في التدريس في المناطق الريفية، حيث وأن غالبية الدرجات الوظيفية وبنسبة 53.4% خصصت لقطاع التعليم، وحوالي 13.5% لقطاع الصحة، والنسبة المتبقية تم توزيعها على بقية الوحدات الإدارية الأخرى. ويلاحظ أيضاً أن نسبة التوظيف للمتقدمين تقلصت بشكل كبير حيث نجدها في العام 2002 بلغت

21,7% مقابل 8,5% في العام 2006 من إجمالي المتقدمين. بينما يلاحظ أن نسبة التوظيف شهدت انخفاضاً حاداً لكل من الذكور والإناث. في العام 2002 بلغت نسبة التوظيف للإناث حوالي 12,7% مقابل 27,2% للذكور، وتقلصت هذه النسبة في العام 2006، حيث نجدها لدى الإناث بلغت 5,4% مقابل 10,12% للذكور أي بمعدل النصف من نسبة الذكور، وبهذا نجد أنه يحول كل أكثر من 90% من إجمالي المتقدمين سنوياً إلى طابور الانتظار وبهذا يتزايد عدد البطالة لدى المتعلمين من حملة الشهادات الجامعية؛ حيث يتبين من الجداول السابقة اتساع الفرق بين الأعداد المتقدمة لطلب التوظيف والأعداد التي تم توظيفها، مما سيؤدي إلى زيادة عدد المتعطلين من حملة الشهادات الجامعية خلال السنوات القادمة. إلى جانب ذلك سوف يؤثر بشكل مباشر وغير مباشر على انخفاض الدافعية نحو التعليم والتسرب منه.

ولمعالجة مثل تلك الظاهرة قامت حكومة الوفاق من اعتماد 60 ألف درجة وظيفية، لكن ما تم اعتماده فعلياً من قبل وزارة الخدمة المدنية 45 ألف درجة وظيفية فقط[1] لمخرجات التعليم ما بعد الثانوي ممن كانوا مسجلين في طابور الانتظار، حيث أعطيت لهم الأولوية، ووزعت تلك الدرجات الوظيفية لهذه المخرجات حسب سنوات التخرج وسنوات التسجيل في مكاتب الخدمة المدنية، ولكن تلك المعالجة لم تراعي أثناء التوزيع توفر الاحتياج لمثل تلك الدرجات الوظيفية في المؤسسات والقطاعات الحكومية التي تم توزيعهم فيها مما زاد الأمر تعقيداً لدى الكثير من الجهات التي أصبحت تعاني من بطالة مقنعة.

ولهذا يتطلب الأمر ضرورة التفكير وإعادة النظر في تأهيل وتدريب هؤلاء الشباب من خلال دورات قصيرة بما يتناسب مع طلب السوق، بالإضافة إلى تقديم القروض والمساعدات لهم من أجل تشجيعهم على فتح مشاريع صغيرة من خلال صندوق خاص يهتم بتشغيل الشباب. إلى جانب تشجيع القطاع الخاص والمستثمرين العرب والأجانب في اليمن من إعطائهم الألوية في منحهم رخص فتح مشاريع استثمارية في اليمن في حالة ما إذا تعهدوا بتشغيل أيدي عاملة من الشباب في مشروعاتهم الاستثمارية.

ومن هذه المؤشرات التي تم عرضها يتبين أن وضع مخرجات التعليم العالي تتطلب من الجهات المختصة وضع استراتيجيات وطنية للتدريب والتأهيل داخل وخارج المؤسسات التعليمية تسهم في تمكينهم من العمل لحسابهم الخاص في عدد من المشاريع الاستثمارية الفردية والجماعية، وكذا زيادة فرص استيعابهم في القطاعين العام والخاص. ما لم سوف يزداد الأمر تعقيداً نتيجة للارتفاع السنوي لمخرجات مختلف التخصصات الأدبية والإنسانية بصفة خاصة والتي تشكل في معظمها فائض عن الاحتياج،

1 – هذه المعلومات الإحصائية أخذت أثناء مقابلة مع الأخ مدير عام التخطيط بوزارة الخدمة المدنية بصنعاء في ديسمبر 2012.

الأمر الذي يؤدي إلى زيادة سنوات الانتظار للمتقدمين لطلب وظيفة، حتى أن البعض منهم ممكن أن يبلغ من العمر سن الإحالة للمعاش التقاعدي دون أن تتوفر أمامه فرصة عمل في مجال تخصصه، وهذا يؤكد أن العلاقة بين مخرجات التعليم الجامعي وسوق العمل سوف تتصاعد حدة وذلك بسبب:

- ❖ غياب الشراكة بين الجامعات اليمنية ومختلف المؤسسات الإنتاجية في القطاعين العام والخاص.
- ❖ ضعف جودة التعليم وعدم ملائمته مع سوق العمل.

لذا لا بد من انسجام سياسات القبول بالجامعات الحكومية والأهلية مع احتياجات خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وهذا يعني ضرورة البدء بالتخطيط الشامل للتعليم العام والجامعي، حتى يتم تأمين احتياجات البلاد من الأنواع المختلفة من المهارات والخبرات من مختلف التخصصات والمستويات، وبما يضمن معه انتظام دوران التخصصات في عملية التنمية الاقتصادية.

رابعاً– البطالة وأنواعها

اختلفت النظريات الاجتماعية المفسرة لنشؤ ظاهرة البطالة مثل نظريات الصراع الاجتماعي أو الطبقي، ونظرية البنائية الوظيفية، وتتداخل تلك النظريات الاجتماعية مع النظريات الاقتصادية التي وضعت قواعد السوق وفقاً لاتجاهات العرض والطلب، وبالرغم من ذلك التنوع لتفسير نشؤ ظاهرة البطالة إلا أن جميعها أكدت على أنها اختلال يتطلب إصلاحه.

لذا فمشكلة البطالة تعد من المشكلات التي تعاني منها معظم دول العالم المتقدمة والنامية؛ وقد ترتب على هذه المشكلة بروز عدد من المشاكل الاجتماعية والاقتصادية في معظم هذه البلدان، وقد سبق الإشارة إلى أن مفهوم البطالة من المفاهيم التي تأخذ عدة تفسيرات نتيجة للحالات التي لا يمكن أن يعتبر فيها الأفراد عاطلين، والتعريف الذي أوصت به منظمة العمل العربية ومنظمة العمل الدولية، نص على أن العاطل " كل من هو قادر على العمل، وراغب فيه، ويبحث عنه، ويقبله عند مستوى الأجر السائد، ولكن دون جدوى "[1]، وبالرغم من هذا التعريف لمفهوم البطالة؛ إلا أننا نجد أن هذا المفهوم لم يشتمل على عدد من الحالات التي لا يمكن أن يعتبر فيها الأفراد عاطلين عن العمل، ومن هؤلاء الأفراد الذين يئسوا من البحث عن العمل ولم يحصلوا عليه وهم في حالة بطالة فعلية ويرغبون في العمل، وعددهم كبير خاصة في فترات الكساد الدوري، أو الأفراد الذين يعملون مدة أقل من وقت العمل الكامل وهم

(1) رمزي زكي: الاقتصاد السياسي للبطالة تحليل لأخطر مشكلات الرأسمالية المعاصرة، عالم المعرف العدد 226، الكويت، 1997، ص 17.

يعملون بعض الوقت دون إرادتهم، في حين أنه بإمكانهم العمل كامل الوقت. أو العمال الذين يعملون أعمالا إضافية غير مستقرة ذات دخول منخفضة، وهم من يعملون لحساب أنفسهم، وكذا الأشخاص القادرون عل العمل ولا يعملون مثل الطلبة، والذين بصدد تنمية مهاراتهم. بالإضافة إلى الأشخاص المالكين للثروة والمال القادرين على العمل ولكنهم لا يبحثون عنه، وغيرهم.

وعليه يتبين أنه ليس كل من لا يعمل عاطلا، وفي ذات الوقت ليس كل من يبحث عن عمل يعد ضمن دائرة العاطلين، وهذا مما يؤدي إلى بروز أنواع مختلفة من البطالة.

1.1 أنواع البطالة:

تتمظهر البطالة في أنواع كثيرة إلا أن الأكاديميين والباحثين اتفقوا على أن أهم هذه الأنواع تتمثل في الآتي[1]:

- البطالة الهيكلية: تنجم عن التغير في بنية الطلب الإجمالي بسبب التغير في أوجه النشاط الاقتصادي المختلفة، حيث يؤدي النمو في النشاطات الاقتصادية وانكماش بعضها على تغير الاحتياجات في نوعية المهارات المطلوبة من العمالة، وهذا النوع من البطالة يتمثل في وجود فائض عرض في سوق عمل معين مع نقص عرض في سوق عمل أخر في الوقت نفسه، ولهذا فعدم ربط برامج التعليم والتدريب مع متطلبات سوق العمل وعدم مشاركة بقية القطاعات الاقتصادية في وضع أو المشاركة في وضع المناهج التعليمية هي من أهم أسباب هذا النوع من البطالة الذي تتصف به البطالة في اليمن.
- البطالة الاحتكاكية: تنشأ بسبب قضاء الفرد العاطل عن العمل فترة معينة يبحث عن فرص متاحة قليلة أو كانت الفرصة أكبر في الحصول على عمل أفضل وكلما كان تكلفة بقاء الشخص عاطلا قليلة مقارنة بما قد يحصل عليه من ميزات في العمل الذي يلحق به وهؤلاء هم المفصولون عن أعمالهم أوالتاركون أعمالهم طوعا. كما تسمى بطالة الداخلين الجدد لسوق العمل بسبب النقص في المعلومات بين طالبي العمل والجهات المشغلة، وهي بطالة تحدث بسبب تنقلات العاملين من عمل إلى أخر، لأن الفترة التي يقضيها العامل للبحث عن عمل آخر بعد تركه العمل الأول تسمى بالبطالة الاحتكاكية، وهذا النوع من البطالة نجده في اليمن بشكل واضح.

---

(1) **أنظر في ذلك: – ورسك .ج.د.ن : البطالة مشكلة سياسية واقتصادية، ترجمة محمد عز، ومحمد كعيبة، جامعة قان يونس، بنغازي، ص24_27.**

– محمد علي قحطان: واقع السكان والبطالة في اليمن، مجلة دراسات اقتصادية، العدد العاشر، يناير_مارس، صنعاء، 2003،،**ص38.**

- ❖ البطالة الدورية: ويقصد بها التقلبات الدورية التي تطرأ على مجموع النشاط التجاري أو الاقتصادي في قطر ما، ويحصل ذلك بين فترة وأخرى، ولذلك سميت بالبطالة الدورية، وتسمى أيضا بالبطالة الكنزية والتي تحدث بسبب نقص في الطلب الكلي على السلع والخدمات حيث يؤثر ذلك على مستوى التوازن والإنتاج في الدخل القومي الحقيقي وبالتالي في إمكانيات التوظيف في الطلب الإجمالي مما يدفع إلى خفض في الإنتاج أو الاستغناء عن جزء من العمالة .
- ❖ البطالة الموسمية: تشهد بعض القطاعات أو النشاطات الاقتصادية مثل هذا النوع من البطالة وتتسم بطبيعة موسمية كالزراعة والبناء والتشييد والسياحة، وترجع أسبابها إلى أن بعض الأعمال لا يمكن تأديتها إلا في فصل معين من السنة أو موسم معين، ويظل العمال متعطلين في بقية أيام السنة، ويتم علاجها بإيجاد أعمال تتكامل مع الأعمال الموسمية وهذا النوع يبرز في اليمن بشكل واضح بعد انتهاء فترة المواسم الزراعية ويستمر من أكتوبر حتى مارس من كل عام.
- ❖ البطالة المتبقية: تتألف من أفراد يصعب أو يتعذر استخدامهم بشكل دائم وثابت أنهم يجدون من العسير عليهم أن يتلاءموا أو يتكيفوا مع المستلزمات والمطالب التي توجبها طرق الإنتاج مثل المعاقين جسديا وغيرهم.
- ❖ البطالة الاختيارية: وهي التي يرجحها الشخص العاطل على العمل ويفسر وجودها بالارتفاع النسبي في تعويض البطالة، والمقصود بها مجموع العاملين الذين يتركون العمل بمحض إرادتهم ولأي سبب، وهي عكس البطالة الإجبارية.
- ❖ بطالة الفقر: وهي البطالة الناشئة بسبب نقص في التنمية (النقص في تنمية رأس المال بشقيه البشري والمادي أو نقص الطاقة الإنتاجية بصفة عامة) وهؤلاء معظم أفرادها لا يجدون في محيطهم فرص للعمل الثابت والمستمر بعكس البطالة في الأصناف السابقة، وهذا النوع نجده في اليمن بسبب ضعف التنمية البشرية والتحديات التي يواجهها الاستثمار.
- ❖ البطالة البنيوية : سببها يتمثل في كون العمالة المتاحة لا تتمتع بالمهارات المطلوبة في سوق العمل، أو التغيرات الهيكلية في تقانات الإنتاج والطلب عليه، وتعتبر أشد تأثيرًا على الاقتصاد وتتطلب معالجات من قبل الدولة وعادة ما يتم علاجها عن طريق التدريب والتأهيل، واليمن تعد من تلك الدول التي تتميز بطالتها بكونها بطالة بنيوية.
- ❖ بطالة المتعلمين: يقصد بها عدم تشغيل رأس المال البشري المتكون لدى أفراد المجتمع أو قوة العمل، وهذا النوع يعاني منه غالبية مخرجات التعليم في اليمن وبعض الدول في المنطقة العربية.

2-1 ملامح مشكلة البطالة في المجتمع اليمني

تتميز البطالة في الاقتصاد اليمني أنها ذات طابع هيكلي فما زالت القطاعات الأولية (قطاعات الزراعة، الأسماك وصيد البحر، استخراج النفط، المياه والكهرباء) فضلا عن القطاع الغير منظم الذي يستوعب أكثر من 63% من القوى العاملة تمثل النشاط الغالب في الاقتصاد اليمني. ولهذا عادة ما يلازم نشاط هذه القطاعات الأولية في اليمن إما توقف محدود مرتبط بموسم معين مثل أن يكون موسم زراعي أو سمكي، وبالمقابل هناك أتساع لمعدلات البطالة حيث تقدر بحوالي(35%) وفقاً لبعض الدراسات[1]، وفي حالة ما إذا أخذنا التقديرات للعمالة الداخلة إلى سوق العمل سنوياً نجدها تقدر ما بين(200_ 230) ألف فرد ومن هذا المؤشر نجد أن نسبة الزيادة السنوية لحجم البطالة في العام 2009 تتراوح ما بين(25.2%، 28.8%)[2]، وذلك من خلال قسمة العمالة الداخلة لسوق العمل على حجم البطالة؛ بينما نجد أن المعلومات الرسمية حول البطالة متضاربة فبحسب تقديرات الجهاز المركزي للإحصاء في الكتاب السنوي لعام 2009 أشار أن نسبة البطالة تقدر بحوالي(14.6%)؛ بينما تم تقدير نسبة البطالة في العام 2010 بحوالي 18.2% بحسب تقديرات مسودة خطة التنمية الرابعة(2011_2015)، أما فيما يتعلق بالبطالة بين الشباب من الفئة العمرية(15–24) سنة قدرت بحوالي 52.9%، وفي الفئة العمرية (25–59) سنة قدرت نسبة البطالة بحوالي 44.4%[3].

كما تقدر نسبة البطالة بين المتعلمين بحوالي 25% غالبيتهم من ذوي مؤهلات التعليم الثانوي فما فوق، وهذه النسبة تقديرية نظراً لعدم توفر بيانات دقيقة حول تلك المخرجات من المؤسسات التعليمية والتدريبية، بالإضافة إلى ذلك عدم توفر بيانات حول عدد من تحصلوا على وظائف في القطاع الخاص أو في القطاع غير المنظم أو من هاجروا للعمل خارج الوطن.

ولهذا فالبطالة في الاقتصاد اليمني شبيهة بالبطالة في أي اقتصاد عربي، وتتميز بكونها:

- أنها تتعلق بالفئة غير المؤهلة والتي تعمل أعمالا بسيطة.
- أنها تتعلق بمخرجات المؤسسات التعليمية التي لم تستوعب في سوق العمل، فمؤسسات التعليم اليمني لا تزال مولدة للبطالة المنخفضة، وحاملو المؤهلات الدراسية لا يمتلكون أي ميزة.

---

(1) محمد علي قحطان: مرجع سابق،ص40

(2) تم تقدير نسبة الزيادة السنوية لحجم البطالة وفقاً للمعادلة الآتية:

$$\text{الزيادة السنوية للبطالة} = \frac{200000}{794897} \times 100 = \%25.2$$

(3) معلومات إحصائية تم أخذها من الإدارة العامة للقوى البشرية بوزارة التخطيط والتعاون الدولي عام 2011.

- أنها تنتشر في المناطق الريفية، حيث تعادل نسبتها 65.0% أكثر منها في الحضر، وذلك نتيجة لزيادة نسبة النمو في عدد السكان، حيث تصل نسبة سكان الريف في اليمن إلى ما يقرب من 70%، كما أن المناطق الريفية عادة ما تعاني من بطالة موسمية، ويعود ذلك إلى تدني البنية التحتية في المناطق الريفية لغياب الاستثمار من قبل أصحاب رؤوس الأموال الوطنية المحلية مما أدى إلى زيادة حدة البطالة في تلك المناطق.
- تنتشر بين أوساط النساء، حيث تشكل متوسط نسبة البطالة بين الإناث حوالي 68% خلال الفترة 2004– 2009، بينما شكل متوسط نسبة البطالة بين الذكور النسبة المتبقية 32.0% لنفس الفترة.

ومن خلال ما سبق عرضه يلاحظ بأن العمالة اليمنية لا تتسم بالمهارات المطلوبة في سوق العمل، لكونها تتسم بالأمية، حيث يبلغ نسبة الأمية وممن يلمون بالقراءة والكتابة من العاطلين بحوالي 55%، بالإضافة إلى ذلك انتشار البطلة المقنعة بصورة ملحوظة في الجهاز الإداري والقطاعين العام والمختلط بشكل كبير.

3-1 أسباب تفشي البطالة في الاقتصاد اليمني

كثير هي الأسباب التي تقف خلف تفشي البطالة في الاقتصاد والمجتمع اليمني وتتمثل تلك العوامل في الآتي:

أ – العوامل الاجتماعية:

النمو السكاني المرتفع والتشتت السكاني مصدر أساسي لتوليد البطالة وهذا العامل حصيلة لعدة عوامل أهمها [1]:

- ارتفاع معدل نمو السكاني بحوالي 3.0% سنوياً.
- التركيب العمري الفتي للسكان، حيث لم تزد نسبة كبار السن ممن تبلغ أعمارهم 65 سنة أو أكثر عن (3.4%) مقابل ممن هم في الفئة العمرية بين 15–64 سنة عن (51.5%)، وتشكل فئة الشباب من هذه الفئة العمرية (15_24) سنة بنسبة 13,5%؛ ومرد هذا الارتفاع في نسبة صغار السن في المجتمع اليمني إلى ارتفاع مستوى الخصوبة والذي يصل إلى (6.2).
- التشتت السكاني الواسع، حيث توجد 130 ألف قرية ومحلة في المناطق الريفية و 3,642 حارة في المناطق الحضرية مما يؤثر في اتساع الطلب على الخدمات الأساسية وارتفاع تكلفتها

(1) المعلومات الإحصائية مأخوذة من نتائج التعداد السكاني 2004.

ومحدودية الوصول إلى كل تلك المناطق، كما يحد من فعالية جهود الحد من البطالة وبالتالي التخفيف من الفقر.

- تدني المستوى التعليمي في أوساط قوة العمل فنسبة الملمين بالقراءة والكتابة بالإضافة إلى حملة شهادة الابتدائية والأمية من إجمالي قوة العمل وصلت إلى حوالي إلى 82.3 % عام 1994 ألا إنها تراجعت إلى 66.2 % عام 1999 ثم إلى حوالي 62,3% مع نهاية عام 2004.
- الانخفاض في معدل النشاط الاقتصادي بشكل عام وللإناث بشكل خاص، حيث بلغت مساهمة المرأة في قوة العمل حوالي 10% عام 2004 من قوة العمل النسائية، كما أن نسبة البطالة في صفوفهن شكلت 52% من إجمالي العاطلين من الشباب.
- رغبة الطلاب في الالتحاق بالتخصصات الدراسية النظرية، بالإضافة إلى محدودية الطاقة الاستيعابية في الأقسام العلمية مما يؤدي إلى بروز الفجوة بين التخصصات الدراسية واحتياجات سوق العمل سوق العمل؛ لأن الفجوة في المهارات ترتبط بالتعليم والتأهيل والتدريب وتطوير وتنمية المهارات وفقاً لمتطلبات سوق العمل إضافة إلى الفجوة بين متطلبات سوق العمل في الداخل والخارج وبين عرض القوى العاملة.

كما وتتركز البطالة بدرجة أساسية بين الأفراد غير المؤهلين وغير المتعلمين حيث يواجهون صعوبات كبيرة أثناء عملية الاندماج في سوق العمل مما يتطلب برامج خاصة لتدريبهم وتأهيلهم، إضافة إلى البطالة التي بدأت تتزايد بين حملة المؤهلات بسبب وجود بعض الفجوات والاختلالات في علاقة التعليم والتدريب باحتياجات السوق وما بينهما هوة واسعة وكبيرة. وقد توصلت دراسة الاسكوا أن من أسباب البطالة منها عدم الموائمة بين مخرجات ونظم ومؤسسات التعليم العالي وبين احتياجات الاقتصاد الوطني بسبب توجه الطلاب إلى دراسة التخصصات نظرية وهناك تشبع منها وقلة في عدد خريجين التخصصات العلمية[1].

ب – العوامل الاقتصادية

تعدد العوامل الاقتصادية المؤثرة في عدم توفر فرص عمل في المجتمع، وتمثلت في قصور برامج التخطيط الاقتصادي وتفاقم أزمة المديونية الخارجية، وتمثلت في الآتي:

- تواضع معدلات نمو الاقتصاد اليمني مقارنة بمعدل النمو السكاني ونمو قوة العمل.
- ضعف سياسة الاستثمار في استقطاب المشاريع ذات العمالة الكثيفة.
- تباطؤ الاستثمار العام خلال الفترة 2004 – 2009.

(1) النفيعي، عبدالله: التعطل في دول الاسكوا، الأردن، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، 1993، 63.

- تباين جهود التنمية بين مختلف محافظات الجمهورية اليمنية.

ومن خلا ل هذه العوامل التي ساهمت بشكل مباشر وغير مباشر في تفاقم حدة أزمة المديونية الخارجية التي تحد من عملية نمو الاقتصادي، كما يرجع بعض المختصين أن ارتفاع معدل البطالة في البلدان العربية واليمن بشكل خاص يعود إلى ضعف معدل الاستثمار وضعف كفاءة الإدارة الاقتصادية الحكومية وعجزها عن ضمان تشغيل قوة العمل سواء لدى الحكومة وقطاعها العام، أو في هيئاتها الاقتصادية أو لدى القطاع الخاص، والقطاع العائلي من خلال إتباع سياسيات اقتصادية كلية ومالية ونقدية غير محفزة للتوسع والنمو الاقتصادي.

بالإضافة إلى ذلك فإن تعدد الجهات المشرفة على تنفيذ سياسات الاستثمار قد قيد العملية الاستثمارية في اليمن، ونتيجة لذلك فإن سياسات الاستثمار تعثرت في تحقيق احد أهم أهدافها وهو إيجاد فرص عمل جديدة تساعد على الحد من البطالة من خلال استقطابها لمشاريع وفرص استثمارية تركز على المشاريع ذات الكثافة العمالية.

ولعل من أهم معوقات الاستثمار في اليمن على مستوى المنشآت المتوسطة والصغيرة (المولدة لأكبر قدر من فرص العمل) هو قصور وضعف القنوات التمويلية التي تساعد في قيام وتوسع نشاط تلك المنشآت وبالإضافة إلى ذلك لا بد من وجود شركات للرعاية والحضانة الفنية لمعاونة أصحاب المنشآت الصغيرة في الحصول على التصميمات الملائمة لمنتجاتها وإرشادهم لأفضل مصادر لشراء مستلزمات الإنتاج والمعدات وسبل تأهيل قوة العمل لديها.

وقد أخفقت برامج الإصلاح الاقتصادي التي قامت بها الحكومة للحد من البطالة والتخفيف من الفقر، حيث نتج عن خصخصة مشروعات القطاع العام خروج عدد من المؤسسات متوسطة الحجم والمصانع عن نطاق العمل وتسريح عدد كبير من العمال من هذه المؤسسات، وساهمت في زيادة معدلات البطالة.

نتيجة تسريح أعداد كبيرة من العمال في شركات و مؤسسات القطاع العام، حيث ارتفع معدل البطالة من حدود 8.3% عام 1994 وهو العام الذي يسبق العام الذي بدأت الحكومة اليمنية برامج التصحيح الهيكلي مع نهاية عام 1995، مما أدى إلى ارتفاع معدل البطالة إلى حوالي 16.3%، أي أن البطالة قد زادت بما يقارب 6,5 نقطة عن عام 1992 و 2,6 نقطة عن عام 1999، أي أن البطالة قد زادت خلال السنوات العشر الماضية بمعدل وسطي يقارب 9,8% كما أنها زادت خلال السنوات الخمس الماضية بمعدل وسطي يقارب 8% من قوة العمل، لذا فالبطالة تزايدت خلال الفترة(1994_2004) بما يقارب من 9,8% سنوياً، أي أن البطالة في نمو مستمر في اليمن منذ العقد الماضي بمعدل شبه ثابت، مما يعكس تصور عملية مواجهتها، وغياب الحلول المخففة لها،

بالإضافة إلى استمرارية العوامل البنيوية المولدة لها.وبذلك تكون الحكومة اليمنية قد تخلت عن دورها التخطيطي المركزي وانتهجت التخطيط ألتأشيري منذ شروعها واستمرارها لتطبيق برامج التثبيت الاقتصادي والتكيف الهيكلي، وأصبح يتركز فقط على الإشراف أو التوجيه الغير مباشر وذلك من خلال استخدامها لأدوات الاقتصاد الكلي، و بالتالي غابت الأدوات المباشرة والتي منها المشاريع المنتجة التي تؤمن فرص عمل حقيقية للعاطلين عن العمل.

4-1 التكلفة الاقتصادية للبطالة:

الخسائر التي يتحملها الاقتصاد القومي كثيرة ومتعددة ويأتي في مقدمتها ما تمثله البطالة من إهدار من قيمة العمل البشري، حيث يخسر اليمن من قيمة الناتج بسبب البطالة نسبة كبيرة تزيد عن 17% من الناتج المحلي.

جدول (9) نسبة الخسارة من الناتج المحلي للسنوات و2005 و2009

الأعوام	الناتج المحلي الإجمالي مليون ريال	القوة العاملة ألف	المشتغلون ألف	العاطلون ألف	متوسط إنتاجية العاملين	الخسارة في الناتج من البطالة	نسبة الخسارة من الناتج
2005	2404131	5116	4104	784	622	487648	% 20.3
2009	3391462	5434	4639	794	731	580414	% 17.1

وزارة التخطيط والتعاون الدولي: واقع العمالة في الجمهورية اليمنية، قطاع الدراسات والتوقعات الاقتصادية، صنعاء، 2006. واحتساب الباحث.

يتبين من الجدول (9) أن الاقتصاد اليمني يتكبد عدة خسائر، حيث قدرت الخسائر للعاطلين عن العمل لعام 2005 بحوالي 106555مليون ريال باعتبار أن متوسط إنتاجية الفرد السنوية تقدر بـ 622 ألف ريال بنسبة 20.3% من الناتج المحلي الإجمالي، وقد تراجعت نسبة الخسائر للعاطلين عن عمل عام 2009 مقارنة بالناتج المحلي الإجمالي والتي قدرت بحوالي 487648 مليون ريال باعتبار أن متوسط إنتاجية الفرد لهذه السنة تقدر بحوالي 731 ألف ريال.

كما تنعكس معظم هذه الخسارة على بعض القطاعات الإنتاجية التي يعود تراجع الإنتاج فيها إلى عدم قدرتها على استيعاب القوى العاملة مثل ما هو عليه الحال في المناطق الريفية التي يعاني سكانها من البطالة والفقر، والبطالة في اليمن لم تكن ريفية المنشأ إلا منذ مطلع التسعينات من القرن الماضي، حيث صارت ملازمة للأنشطة الريفية التي يغلب عليها طابع الزراعة والصيد والغابات وتربية الحيوانات في المناطق الجبلية والهضاب، وصيد الأسماك في المناطق الساحلية. وبلغت قوة العمل بحسب مسح القوى العاملة لعام 92 حوالي 35.86% مثل المشتغلين فيها 31.14% مقابل 4.72% من المتعطلين، وكانت هذه النسبة متقاربة بين كل من الريف(4.59%) والحضر(5.08%)، وهذه الحالة تتسبب في

فقدان العاطل عن العمل لدخله الأساسي وربما الوحيد مما يعرضه لكثير من المخاطر منها الحرمان له ولأفراد أسرته، بالإضافة إلى المعاناة النفسية للفرد المتعطل، وأكثر الأفراد عرضه للتعطل هم الشباب، مما يترتب على تعطلهم عدة آثار اجتماعية ونفسية على الفرد والمجتمع، وسيزداد الوضع سواءً إذا لم تقوم الدولة بالحماية الاجتماعية للعاطلين.

خامساً _ نتائج الدراسة الميدانية

بعد عملية التفريغ للبيانات الخاصة بجلسات المجموعات البؤرية توصلت الدراسة إلى عدد من التصورات والإجراءات من وجهة نظر أفراد العينة كما هي مبينة في الجداول الآتية:

جدول(10) يوضح إجابات أفراد العينة للأسباب المؤدية للبطالة

الأسباب المؤدية	إجابات المبحوثين
للبطالة	لقد تفاوتت الإجابات من قبل أفراد العينة في جلسات النقاش الجماعي حول الأسباب المؤدية لظاهرة البطالة بين السكان، وتباينت وجهات النظر بين عينة الشباب/ات والرجال؛ إلا أن غالبيتهم اتفقوا حول الأسباب المؤدية لهذه الظاهرة، فحوالي 89% من الشباب مقابل 80% من قبل الشابات، وحوالي 60 % من قبل الرجال اتفقوا أن تلك الأسباب تمثلت في انتشار الأمية بين السكان وخاصة لدى النساء مما يتسبب في وجود قوة عمل أمية، هذا بالإضافة إلى ضعف عملية التعليم وتدهوره من سنة إلى أخرى، وتسرب الطلاب منه، إلى جانب عدم توفر فرص عمل لعدم وجود استثمارات حقيقية. كما أكد البعض بقولهم "جهل الإباء والأمهات بشكل خاص، وكذا الظروف الاقتصادية الصعبة جعلت الجميع ما يفكرش بأهمية التعليم" شباب/ات ورجال من محافظة تعز وعدن". بينما صرح البعض أن السبب الحقيقي يعود إلى " أن الشباب المتعلم يتخرج وما يحصلش وظيفة حتى خريجي كليات التربية يجلس الواحد ينتظر عدة سنوات، ما عدبش وظائف ليش الواحد يتعب نفسه في التعليم"(شباب/ات ورجال من أمانة العاصمة ومحافظة عمران). كما أكد البعض بقولهم" التعليم تراجع لم يعد مثل السابق حتى التعليم المهني والفني يتخرج الطالب، وما يحصلش على وظيفة لا مع الدولة ولا مع القطاع الخاص، الجامعات والمعاهد تخرج الطلبة إلى الشارع" (شباب/ات ورجال من معظم المحافظات المستهدفة)، وفي هذا الصدد صرح معظم الشباب بقولهم" البطالة في اليمن لم تعد تقتصر على الأفراد غير المؤهلين بل توسعت في الفترة الأخيرة خاصة بعد منتصف التسعينيات لتشمل معظم الشباب من مخرجات التعليم الجامعي والمهني"معظم الشباب/ت من مختلف المحافظات المستهدفة". كما أضاف البعض أن هناك أسباباً أخرى تمثلت بقولهم" ما فيش ماء والأمطار قلت، وأحياناً تنزل

بعد الموسم حتى يعمل الناس في الزراعة، بالإضافة إلى ذلك لا تتوفر حواجز وسدود لمياه الأمطار معظمها يذهب للبحر"(شباب/ات ورجال من محافظة شبوه). كما أكد بعض الشباب والرجال من محافظة الحديدة بقولهم " العمل في الصيد تراجع لأن السمك غير متوفر بسبب الاصطياد الجائر من قبل الصيادين، وخاصة من قبل سفن الصيد التجارية الكبيرة التي يسمح لها بالصيد في السواحل اليمينية، حيث أكد بعض الشباب من الحديدة بقولهم "سفن الصيد المصرية تأتي وتجرف الأسماك، ومثل هذه الأعمال تسببت في إزالة الشعب المرجانية" وصرح واحد منهم بقوله" أنا عملت في أحد السفن المصرية وشاهدت تلك الطرق، كما أنهم يستخدمون أجهزة متطورة للرصد يحددوا مواقع الأسماك ويعودوا لها، وهذا ما لم نمتلكه نحن في قواربنا". ونتيجة لتلك الأوضاع المتردية في الزراعة والصيد صرح البعض بقولهم " فين نروح نشتغل دخلنا السعودية ومسكونا وضربونا ورحلونا كل الأبواب تغلقت أمامنا، الحياة أصبحت صعبة". " بعض الشباب من الحديدة". وأكد بعض الشباب من شبوه" أن الشباب يواجهون صعوبات كبيرة أثناء هجرتهم إلى السعودية، الهجرة لم تعد سهلة، والبحث عن فرص عمل هنا غير متوفرة، حتى في المناطق النفطية". كما أكد البعض الآخر من الشباب/ات والرجال من مختلف المحافظات بقولهم" الدولة تخلت عن دورها في توفير فرص عمل والدرجات الوظيفية التي يتم توزيعها على المحافظات لا تتناسب مع الطلب الكبير للوظائف من قبل المتقدمين لهذه الوظائف، وأجمع معظم أفراد العينة على أن الدرجات الوظيفية تخضع لعدة معايير مثل الوساطة والرشوة وغيرها". بينما أكد البعض الآخر بقولهم أن السبب يعود إلى انه " لا توجد استثمارات حقيقية من قبل الدولة والقطاع الخاص المحلي والعربي والأجنبي بسبب تخوف بعض المستثمرين لعدم توفر الأمن والاستقرار وانتشار السلاح والنزاعات المسلحة في عدد من المناطق " "معظم الشباب/ات من محافظة عدن وأمانة العاصمة والحديدة وعمران وشبوه" .

جدول(11) يوضح إجابات أفراد العينة للأسباب المؤدية للفقر

الأسباب المؤدية	إجابات المبحوثين
للفقر	أما فيما يتعلق بالأسباب المؤدية لظاهرة الفقر فقد اتفق معظم أفراد العينة التي تم استهدافها، بقولهم على أن من أهم الأسباب المؤدية للفقر في اليمن تعود إلى عدم توفر فرص عمل لمعظم الأفراد القادرين على العمل والراغبين فيه ويبحثون عنه من مختلف الفئات العمرية من الذكور والإناث، حيث بلغت النسبة لدى الشباب ممن صرحوا بذلك 66% مقابل 75% لدى الشابات، وبنسبة 88% لدى عينة الرجال. وفي هذا الصدد قال بعض أفراد العينة في النقاش البؤري " لو توفرت فرص عمل للسكان القادرين على العمل من أين سيأتي الفقر" (شباب/ات من عدن)، بينما أكد البعض بقولهم " أن للفقر عوامل عديدة لا يقتصر على توفر العمل فحسب بل أيضاً يترتب على مقدار الدخل الذي يحصلون عليه فهناك الكثير ممن يعملون ولكن دخلهم لا يفي باحتياجاتهم وأولوياتهم الأساسية من الغذاء والملبس والمسكن، وبالرغم من ذلك فهم يعدون ضمن السكان الفقراء" (شباب/ات من تعز وأمانة العاصمة وعدن والحديدة). كما أكد بعض الشباب بقولهم" الفقر بين سكان أي مجتمع يعود لفقر في خدمات البنية التحتية، تعليم،وصحة،وماء،وكهرباء وطرقات، وصرف صحي ،وغيرها."(شباب/ات من مختلف المحافظات المستهدفة). بينما صرح البعض الآخر بقوله" أن الفقر يعود إلى عدم وجود عدالة في التوزيع من قبل الجهات المختصة سواء في توزيع الخدمات أو في غيرها" (شباب/ات ورجال من عدن، وتعز، والحديدة)، وأضاف البعض بقوله" أن الفقر في أي مجتمع يعود لاستيلاء شريحة اجتماعية صغيرة لا تتجاوز 10% من السكان على أكثر من 70% من الدخل القومي المحلي أي أنه لا توجد عدالة في توزيع الدخل"(شباب/ات من تعز وعدن). بينما نجد البعض أعادوا الفقر إلى عوامل أخرى، حيث صرح بعض الرجال من محافظة ألحديده بقولهم" الله خلق الناس طبقات فيهم الفقراء(ام فقراء) وفهيم الأغنياء(ام أغنياء)، هذه مشيئة الله". إلا أن البعض أشار بأن الفقر له مسببات أخرى غير تلك التي تم ذكرها، وذلك بقولهم " الفقر يعود في بعض المجتمعات، إلى زيادة النمو السكاني في المجتمع أو لزيادة حجم أفراد الأسرة الواحدة، فعندما يكون حجم السكان أكثر من الموارد المتاحة نجد زيادة في عدد الفقراء، وهكذا بالنسبة لزيادة حجم أفراد الأسرة فكلما زاد عدد أفراد الأسرة زادت نسبة الفقر لديها مقارنة بأسر قليلة العدد"(شباب/ات من عدن وتعز وأمانة العاصمة).

جدول(12)التحديات التي تحول دون التخفيف من البطالة

التحديات	إجابات المبحوثين
للبطالة	لقد برزت عدد من التحديات التي حالت دون التخفيف من البطالة والفقر في المجتمع، حيث تبين من خلال النقاش الجماعي مع أفراد العينة المستهدفة أن هناك عدداً من التحديات، فعلى سبيل المثال أكد أفراد العينة من الشباب/ات في مختلف المحافظات المستهدفة " أن التحديات التي تحد من التخفيف من ظاهرتي البطالة والفقر تتمثل في عدم وجود استثمارات حقيقية في المجتمع من قبل الحكومة والقطاع الخاص، بالإضافة إلى ضعف التدريب والتأهيل للأيدي العاملة اليمنية بما يتناسب مع متطلبات السوق المحلية والإقليمية بنسبة 82% لدى أفراد عينة الشباب مقابل 77% لدى عينة الشابات، بينما نجدها لدى عينة الرجال 53%". 1- التحديات التي تحول دون التخفيف من ظاهرة البطالة: لقد أرجع معظم أفراد مجموعة النقاش البؤري تلك التحديات إلى عوامل إدارية وسياسية حيث أكد أفراد مجموعة الشباب بقولهم" التحدي الأكبر الذي يقف دون الحد من ظاهرة البطالة في اليمن يعود إلى الفساد الإداري والمالي الذي أصبح ظاهرة ما حدش يقدر ينكره، لو تم القضاء عليه يمكن أن يصلح كل شيء، ومنها التخفيف من ظاهرة البطالة"(شباب/ات من عدن وتعز وأمانة العاصمة والحديدة وشبوة). بينما أكد البعض سبب ذلك بقولهم" السبب يعود إلى قلة الموارد المتاحة في اليمن، وعدم استغلال المتوفر منها الاستغلال الأمثل، بالإضافة إلى ضعف الإنتاجية في الزراعة والصيد" (شباب/ات من أمانة العاصمة وتعز والحديدة وعمران). كما أرجع بعض أفراد عينة الرجال ذلك التحدي بقولهم" التحدي الأكبر يعود إلى الغلاء وارتفاع الأسعار، فالواحد كان يشتغل على طول، وما يتوقفش كلما اشتغلنا في مكان نحصل على عمل في مكان أخر، الناس كلهم بحاجة للبناء والعمل مستمر والحمد لله، لكن بعد ارتفاع أسعار الحديد والأسمنت ومواد البناء، ضعفت الحركة، وأصبحنا نشتغل أسبوع ونتوقف لأكثر من شهر، وهكذا توقفت معظم الأعمال بسبب الغلاء"(رجال من تعز وعمران والحديده وعدن وأمانة العاصمة). كما أكد البعض في هذا الصدد بقوله " أمام هذا الغلاء وعدم توفر فرص للعمل وأمام المسؤولية التي يتحملها كل فرد تجاه أفراد أسرته المكونة من ستة أفراد ومعظمهم أطفال أو شباب/ات بدون عمل جالسين في البيوت ينتظرون ما يجيب لهم الإباء أو أولياء أمورهم كيف نستطيع أن نعيش في مستوى لائق وكريم"(رجال من تعز والحديدة وشبوه وعمران وأمانة العاصمة).

	أما بالنسبة لعينة الشابات فقد أرجعن بعض التحديات بقولهن" أن التحدي الأكبر الذي يقف أمام عمل المرأة يعود إلى النظرة الاجتماعية والثقافية التقليدية من خروج المرأة للعمل، وكذا إلى عدم إشراك المرأة في مختلف الأعمال بالرغم من قدرتها على ذلك لأن اقتصار عمل المرأة على بعض الأعمال يعد من ضمن التحديات التي تحول دون التخفيف من ظاهرة البطالة بين صفوف النساء"(شابات من عدن وأمانة العاصمة والحديدة وتعز). كما أكد البعض الآخر أن بعض التحديات أيضاً تتمثل بقولهم" من ضمن التحديات التي تحول دون التخفيف من ظاهرة البطالة حالياً في المجتمع اليمني تعود بسبب الصعوبات التي بدأ يواجهها العامل المهاجر إلى دول الخليج، كثرة المضايقات للعمال، وصعبة عملية إخراج فيزا العمل، بالإضافة إلى نظام الكفيل الذي بدأ يطلب من العمال اليمنيين في الفترة الأخيرة خاصة بعد حرب الخليج الثانية بين العراق والكويت"(رجال وشباب/ات من شبوه والحديدة وعمران).

جدول(13)التحديات التي تحول دون التخفيف من الفقر

التحديات	إجابات المبحوثين
للفقر	أما فيما يتعلق بالتحديات التي تحد دون التخفيف من ظاهرة الفقر في المجتمع اليمني، فقد صرح أفراد العينة المستهدفة حول ذلك بقولهم أن التحدي الأكبر يتمثل في عدم توفر رأس المال لإشراك الفقراء في مشروعات تنموية تُحولهم إلى قوة عمل منتجة وليس معالة، بالإضافة إلى ضعف المبادرات المجتمعية المحلية من قبل المجتمع الأهلي والقطاع الخاص والجهات الرسمية في السلطة المحلية في تبني برامج تدريبية وتمويل مشاريع تنموية للفقراء تحولهم من معالين إلى عمال منتجين" (معظم أفراد العينة من الشباب/ات والرجال من مختلف المحافظات المستهدفة) . بينما نجد البعض من أفراد العينة صرحوا بقولهم " أن التحدي الأكبر للفقر يعود إلى البطالة وارتفاع أسعار المواد الغذائية باستمرار حتى أن الفقير أصبح لا يقدر على شراء قوت يومه، كل شيء أصبح نار، والفقراء، هم من تضرروا بارتفاع هذه الأسعار، فالغلاء طحن الفقراء طحن،حتى ما يتم منحه للفقراء من قبل صندوق الرعاية الاجتماعي غير كاف بالكاد يسد الرمق ".(رجال وشباب/ات من شبوه وعمران وتعز والحديدة وعدن). كما أكد البعض أن من أسباب الفقر في مناطقهم يعود إلى ضعف المبادرات المحلية من قبل القطاع العام والخاص في تبني برامج تدريبية للشباب/ات تمكنهم من فتح مشاريع استثمارية تتناسب مع السوق تدر عليهم بدخل يخرجهم من الفقر والبطالة"(شباب/ات ورجال من أمانة العاصمة وعدن وتعز والحديدة). بينما أكدت بعض الشابات بأن السبب يعود " إلى تدني مشاركة النساء في الكثير من قطاعات العمل، وأقتصر عملهن على بعض الأعمال فقط منها التدريس وأعمال السكرتارية والبنوك وفي التمريض أما في الأرياف فعملهن محدد في الأعمال الفلاحية ونادراً ما نجد من يعملن في سلك التدريس" (شابات من عدن وأمانة العاصمة وتعز).

جدول(14)الآثار الناجمة عن البطالة والفقر

الآثار الناجمة عن	إجابات المبحوثين
البطالة والفقر	نتيجة لتلك الأسباب والتحديات التي تم التعرض لها حول البطالة والفقر بين السكان في المجتمع اليمني، فقد برزت عدد من الآثار الناجمة عنهما، حيث تبين من خلال التحليل للبيانات التي جمعت من الميدان بوجود وجهات نظر متباينة ومختلفة من قبل أفراد العينة المبحوثة، خاصة حول تلك الآثار الناجمة عن البطالة والفقر. 1- الآثار الناجمة عن البطالة: أكد معظم الشباب/ات من مختلف المحافظات المستهدفة أن البطالة أثرت في زيادة أوقات الفراغ لدى الشباب العاطل عن العمل.(شباب/ات من شبوه، وعدن، وتعز، وأمانة العاصمة). بينما صرح البعض بقولهم أنها أثرت في " تواجد الكثير من الشباب في الشوارع والأماكن العامة بدون عمل يؤدي بالبعض منهم إلى ممارسة بعض السلوكيات التي تؤدي إلى مضايقة النساء والأهالي في هذه المناطق".(شباب/ات من تعز). أما البعض الآخر فقد أكد على أن البطالة " ساهمت بشكل مباشر وغير مباشر في زيادة معدلات انتشار الجريمة بين الشباب".(الرجال من تعز، وأمانة العاصمة، وعمران). كما أكد البعض بقولهم لقد أثرت البطالة على الشباب، وهذا مما أدى إلى " استغلال بعض الجماعات للشباب وترسيخ بعض قيمها المتطرفة فيهم" (الرجال من شبوه، وعدن، وأمانة العاصمة، وعمران) بينما صرح البعض بقولهم أن من تلك الآثار التي تأثر بها الشباب تمثل في" وقوع بعض الشباب فريسة لحالات من المرض والصرع النفسي".(الشابات من شبوه وعمران). 2- الآثار الناجمة عن الفقر: لقد أكد معظم أفراد مجموعة النقاش البؤري أن الفقر له عدة آثار على الفرد والمجتمع، وهذا مما ترتب عليه من وجهة نظرهم في " ممارسة الكثير من السكان الفقراء لأعمال غير قانونية، سواء من قبل الشبان أو الشابات والرجال مثل السرقة والتهريب، والتأثير عليهم لممارسة بعض الأعمال التخريبية مثل التقطع والمشاركة في النزاعات المسلحة ضد الحكومه، وممارسة بعض الأعمال غير الأخلاقية من قبل البعض مثل الرشوة، والاختلاس، والبغاء، وغيرها من الأعمال التي تتنافى مع القيم والعادات والتقاليد

الاجتماعية" (معظم الشباب والرجال من عمران وشبوه وعدن وتعز وأمانة العاصمة والحديدة). بينما أكد البعض بقوله أن الفقر ساهم في " زيادة عدد السكان الفقراء في المجتمع، وساعد في نفس الوقت في غناء البعض من الأفراد على حساب الفقراء".(الشباب من عدن وتعز وأمانة العاصمة). أما الشابات من معظم المحافظات فقد أكدن أن الفقر في المجتمع ساعد في حرمان النساء من التعليم وضعف مشاركتهن في قوة العمل، بل أن معظم الأعمال التي تمارسها النساء أعمال معظمها يدوية".(الشباب/ات من عدن وأمانة العاصمة، وتعز والحديده). بينما أكد معظم الشباب من مختلف المحافظات المستهدفة بقولهم أن الفقر بين الأفراد في المجتمع ساعد في عدم قدرة هؤلاء الفقراء في استغلال أراضيهم الزراعية أو حتى في شراء قوارب صيد كبيرة تمكنهم من زيادة إنتاجهم الذي سيكون له دور في تحسين أوضاعهم الاقتصادية والمعيشية".(الشباب والرجال من الحديدة وعمران وتعز وشبوه). أما البعض من الشباب فقد صرح أن الفقر ترتب عليه زيادة عدد السكان الفقراء في المجتمع واتساع نطاق الفقر بين السكان في اليمن.(الشباب من عدن وأمانة العاصمة).	

جدول(15) يبين وجهة نظر أفراد العينة حول السياسات والإجراءات التي اتخذتها الحكومة

السياسات والإجراءات	إجابات المبحوثين
المتبعة من قبل الحكومة للحد والتخفيف من البطالة والفقر بين السكان	بعد عملية التفريغ للبيانات التي جاءت من الميدان حول السياسات والإجراءات التي من شأنها أن تخفف وتحد من ظاهرة الفقر والبطالة في المجتمع اليمني من وجهة نظر أفراد العينة تين أن هناك اختلاف بين هذه الوجهات، حيث نجد أن معظم أفراد العينة من الشباب وبنسبة حوالي 75% مقابل 70% للشابات؛ وقدرت بين الرجال بحوالي أكثر من 50% لدى مجموعة الرجال ممن صرحوا أن السياسات والإجراءات والبرامج التي تم اتخاذها من قبل الحكومة وبعض الجهات الداعمة المحلية والدولية لم تحقق الأهداف المرجوة من أجل التخفيف من الفقر والحد من البطالة، وذلك كون معظم هذه السياسات والإجراءات والبرامج التنموية لم تصل إلى الفقراء ولم يستفاد منها غالبية السكان الفقراء في مختلف المحافظات، حيث عبر البعض منهم عن ذلك بقولهم" بالنسبة للسياسات والإجراءات سمعنا بها ولكن كتطبيق فعلي في أرض الواقع ولامست احتياجات وأولويات الفقراء لم تبرز ولا بواقع 40% ، وهذا يعود من وجهة نظرهم إلى "الأخطاء التي ارتكبت أثناء عملية تسجيل المواطنين الفقراء ممن صرف لهم صندوق الرعاية الاجتماعي مساعدات مالية بعد عملية التسجيل التي وقع فيها تحايل ومغالطات من قبل العقال والمشايخ والأمناء، وغيرهم من أصحاب الوجهات الاجتماعية في المجتمع " (الشباب/ات والرجال من الحديدة وتعز). بينما أكد البعض بقولهم "حتى أن البعض من العقال والمشايخ استغلوا تلك الفرصة وجنوا منها مبالغ مالية من هؤلاء المستحقين، وبهذا وقعت عدة تجاوزات، حيث تم تسجيل البعض من المستحقين، وتجاهل الغالبية العظمى منهم، بل تعدى الأمر إلى تسجيل عدد كبير من غير المستحقين ممن تم تزكيتهم من قبل هؤلاء المشايخ والعقال والأعيان دون قيام الجهات بالنزول إليهم (بعمل دراسة حالة لهم) من قبل الباحثين الميدانيين الذين نزلوا يسجلوا الناس في مناطقهم". (مجموعة من الشباب/ات والرجال من مختلف المحافظات). وحول تلك المساعدات التي تقدم من قبل صندوق الرعاية الاجتماعي صرح معظم أفراد العينة بقولهم" أن تلك المبالغ صغيرة ولا تتناسب في توفير مستوى معيشي لائق وكريم للفرد وأسرته، وهي أقل بخمسة مرات من الحد الأدنى للأجور، وهذه المساعدات المقدمة لا تساعد في خروج أفراد هذه الشريحة من دائرة خط الفقر بل تشكل عبء على الحكومة، وزيادة في النفقات" (شباب/ات ورجال من أمانة العاصمة وعدن وتعز

وعمران وشبوه).

بينما أكد البعض أن المشروعات التي يقوم بها كل من الصندوق الاجتماعي للتنمية، ومشروع الأشغال العامة، لا يتم الاستفادة منها في توفير فرص عمل مؤقتة لمعظم الشباب العاطل عن العمل في المناطق التي نفذت فيها مثل تلك المشاريع، ويعود ذلك إلى أن معظم المقاولين يأتون بالعمال من خارج المنطقة، ومن أقربائهم في غالب الأحيان، وأن حدث وتم تشغيل بعض الأفراد من المنطقة فيكونوا في الحراسة وعمال باليومية فقط، كما أن مثل هذه المشاريع يستفاد منها الفقراء بشكل غير مباشر؛ بينما المستفيد الأساسي منها بشكل مباشر الأشخاص ميسوري الحال خاصة في المدن ممن يمتلكون أراضي، ارتفعت أسعارها بعد عملية شق الطرقات أو ببناء السوائل التي حافظت على أراضيهم من الانجراف، وساعدتهم في استثمارها من خلال عملية البيع أو البناء" (شباب/ات ورجال من تعز).

أما فيما يتعلق بالقروض الممنوحة للفقراء من تلك الصناديق وبعض البنوك، فقد كان لأفراد العينة وجهة نظر حولها حيث أكد معظمهم بقولهم" أن عملية القروض المقدمة لبعض الأفراد والأسر الفقيرة غير كافية كونها محدودة، ولا تفي بتمويل مشروع صغير يستطيع الفرد من خلاله أن يعيل نفسه(يتحول من حالة الإعالة إلى الإنتاج). (شباب/ات ورجال من أمانة العاصمة وتعز وعدن والحديده). كما أكد البعض من أفراد العينة أن تلك المشاريع التي يتم تمويلها لا تخضع لدراسات جدوى، بالإضافة إلى ما يلقاه الكثير من أصحاب تلك المشاريع من صعوبات خاصة أثناء عملية التسويق للمنتجات في السوق المحلية بل أن البعض منهم خسروا ثم فلسوا وأغلقوا تلك المشاريع وهم الآن غير قادرين حتى على سداد بعض من تلك القروض"(مجموعة من الشباب/ات من جميع المحافظات المستهدفة).

جدول(16) يبين وجهة نظر أفراد العينة حول التصورات والإجراءات التي من شانها أن تخفف وتحد من البطالة والفقر

التصورات والإجراءات	إجابات المبحوثين
من وجهة نظر أفراد العينة التي من شانها أن تخفف وتحد من البطالة والفقر	لقد تعددت وجهات نظر أفراد العينة حول التصورات والإجراءات التي تساعد في التخفيف من الفقر وتحد من البطالة بين السكان في المجتمع اليمني، حيث صرح غالبية الشباب وبنسبة 90% للشباب/ات مقابل أكثر من 80% عند الرجال، حيث أكد غالبيتهم على ذلك بقولهم" توجد لدينا عدد من التصورات والإجراءات من شأنها أن تساعد في التخفيف من الفقر وتحد من البطالة في المجتمع، من تلك التصورات " الاهتمام بتسويق منتجات أصحاب المشاريع الصغيرة من الشباب والفقراء في مختلف المحافظات". بينما أكد غالبية أفراد مجموعة النقاش البؤري أن تلك التصورات التي ستساعد في التخفيف والحد من البطالة والفقر بين السكان تتمثل في " إنشاء المعاهد الفنية والمهنية التي تحتوي على تخصصات تتناسب مع احتياجات السوق المحلية والعربية، بالإضافة إلى تشجيع العاملين في الزراعة والصيد والرعي بقروض حسنة، وحماية منتجات المزارعين من التلف والعمل على تسويقها.(معظم الرجال والشباب من أمانة العاصمة وعدن وتعز والحديدة وشبوه وعمران). بينما أكد البعض غالبية الشباب أن هم التصورات يتمثل في " إعفاء أصحاب المشروعات الصغيرة من الضرائب" (الشباب من عدن وتعز وأمانة العاصمة). بينما أكد البعض الأخر على أن من أهم تلك التصورات يتمثل في" ضرورة تشجيع الاستثمار المحلي والعربي من أجل توفير فرص عمل للشباب العاطل عن العمل، بالإضافة إلى منح بعض الامتيازات لتلك الشركات أو الجهات التي تشغل أكبر عدد من الأيدي العاملة مثل الاستثمار في المشاريع الإنتاجية في الأسماك أو في التعدين أو في الزراعة والرعي أو في البنية التحتية مثل المشروعات السكنية وفي غيرها من المشروعات الخدمية التي ستشغل الكثير من الشباب/ات بدلاً من الهجرة خارج الوطن" (الشباب من أمانة العاصمة وتعز وعدن).

أما البعض الأخر فقد أكد على ضرورة إعادة النظر في "المساعدات والمشروعات التنموية التي تقدم من قبل شبكة الأمان الاجتماعي، لان المبالغ المالية التي تقدم من قبل صندوق الرعاية الاجتماعي غير كاف ولا بد من رفعه إلى حد يتناسب مع تلبية احتياجات وأولويات الفرد وبما لا يقل عن الحد الأدنى للأجور".(غالبية أفراد العينة من الشباب/ات والرجال من تعز وعدن وأمانة العاصمة وشبوه وعمران والحديدة). أما فيما يتعلق بمشروعات الصندوق ومشروع الأشغال العامة لا بد أن تكون هذه المشاريع خاضعة لاحتياجات وأولويات المناطق التي يتم استهدافها، أما البعض فقد صرحوا على أن القروض المقدمة للمقترضين لا تساعد من خروج المقترضين من حالة الإعالة إلى الإنتاج نتيجة للصعوبات التي يواجهونها بدون أي مساعدة من قبل هذه الجهات".(معظم الشباب/ات من تعز وعدن وأمانة العاصمة والحديدة) كما كان لأفراد العينة المستهدفة بعض التصورات والإجراءات الأخرى للتخفيف من الفقر والحد من البطالة تمثلت في قولهم" هناك بعض التصورات والإجراءات الأخرى من شأنها أن تساعد في التخفيف من الفقر والبطالة منها التركيز على التنمية المحلية وبما يتناسب مع ظروف واحتياجات وأولويات كل منطقة في الجمهورية كونها تمثل التنمية الحقيقة كونها ستحد من هجرة السكان من الأرياف إلى المدن الكبيرة التي أصبحت تشكل مناطق لتجمع السكان الفقراء والعاطلين عن العمل" (غالبية أفراد العينية في جميع المحافظات). بينما صرح البعض الأخر بقوله " أن التنمية المحلية ستساعد في خلق فرص عمل وتوفير كافة الخدمات والبنية التحتية لتك المناطق في المدن الثانوية والفرعية وحتى في الأرياف، وهذا سيخفف من هجرة السكان إلى المدن الكبيرة، ويعمل على استقرار السكان، وزيادة فرص التشغيل والإنتاجية في هذه المناطق".(الشباب/ات من تعز وعمران وأمانة العاصمة والحديده وعدن).	

1-1 أهم النتائج :

توصلت الدراسة من خلال نتائج مجموعة النقاش البؤري مع مختلف أفراد العينة حول الأسباب المؤدية إلى البطالة في المجتمع اليمني أتفق غالبية المبحوثين من مختلف الفئات العمرية أن هناك عدة عوامل أدت إلى بروز وتفاقم مشكلة البطالة، وتمثلت في الآتي:

- انتشار الأمية بين السكان وخاصة لدى النساء أدى ارتفاع نسبة الأمية في قوة العمل اليمنية.
- قلة الأمطار في السنوات الأخيرة وعدم توفر الحواجز والسدود أدى إلى قلة فرص العمل في القطاع الفلاحي.
- عدم توفر فرص العمل أدى إلى عزوف الطلاب عن التعليم وشجع البعض إلى التسرب منه.
- تدهور مستوى التعليم في المؤسسات التعليمية المختلفة أدى إلى ضعف مخرجاتها من الطلاب.
- الاصطياد الجائر وغير المنظم من قبل سفن الصيد العربية والأجنبية في السواحل اليمنية أدى إلى تراجع فرص العمل في قطاع الأسماك والصيد البحري.
- تخلي الدولة عن دورها في عملية التوظيف أدى إلى انتشار البطالة بين الشباب وخاصة بين المتعلمين، حيث أصبحت الدرجات الوظيفية التي تنزل من الخدمة المدنية لا تتناسب مع الطلب الكبير من المتقدمين عليها.
- سوء المعاملة التي يلقاها المهاجر اليمني في بلدان المهجر أدت إلى عزوف الكثير من الشباب عن الهجرة مما تسبب في زيادة عدد العاطلين عن العمل في المجتمع لعدم حصولهم على فرص عمل.
- غياب الأمن والاستقرار وانتشار السلاح أدى إلى تخوف المستثمر المحلي والعربي والأجنبي من الاستثمار ، ولهذا ضعف الاستثمار في اليمن أدى عدم توفر فرص عمل حقيقية في المجتمع.

سادساً – الحلول والمعالجات للتخفيف من البطالة والفقر:

بعد أن تم عرض النتائج العامة للدراسة الميدانية من وجهة نظر أفراد العينة خرجت الدراسة بعدد من الحلول والمعالجات للتخفيف من البطالة والفقر في المجتمع اليمني، وتتمثل تلك الحلول والمعالجات في الآتي:

- حصر لكافة التخصصات والمهن والمهارات المطلوبة في أسواق العمل المحلية ولدول مجلس الخليج العربي لتوجيه المؤسسات التعليمية والتدريبية لبناء قدرات قوة العمل بما يواكب احتياجات السوق المحلية والإقليمية.
- حصر الشباب/ات القادرين على العمل والتدريب وتحديد رغباتهم في عدد من المشروعات الإنتاجية الصغيرة.

- أنشاء صندوق للتشغيل يتم دعمه من قبل الحكومة والقطاع الخاص، يهتم بدعم مشاريع الشباب.
- تنفيذ الدورات التدريبية لهؤلاء الشباب/ات على مستوى كل مديريه ومحافظة .
- أنشاء صندوق دعم للشباب على مستوى المحافظات والمديريات يسهم فيه كلٌ المجالس المحلية والقطاع الخاص، لدعم الشباب من خلال تقديم إعانات تغنيهم من الحاجة إلى الغير.
- تفعيل دور الإرشاد التربوي والمهني لمساعدة الطلاب من مخرجات التعليم الأساسي والثانوي من اختيار التخصص والمهنة التي سوف يتخصصون في المستقبل القريب.
- إقامة نسق للتعليم العالي المتنوع والمرن والمواكب لاحتياجات التنمية، وتطبيق نظام الاعتماد التعليمي وضبط الجودة في كافة مستويات التعليم بما يسمح لها بالمنافسة في أسواق العمل الخارجية.
- تطوير مهارات مخرجات التعليم وبالذات في مهارات اللغات الأجنبية واستخدام الكمبيوتر من المراحل الأولى في التعليم الأساسي.
- التوسع بإنشاء المعاهد الفنية والمهنية، وكليات المجتمع ومراكز التدريب المختلفة في عموم المديريات، بالإضافة إلى إنشاء مركز لتدريب المدربين وفق المعايير والتصانيف العربية الموحدة للإشراف على تأهيل وإعداد العمالة اليمنية وتنمية مهاراتها في مختلف المعاهد وكليات المجتمع في اليمن من أجل التنسيق مع سوق العمل في الداخل وفي سوق الدول العربية والسوق الخليجية بشكل خاص.
- إشراك القطاع الخاص في الإدارة والإشراف ضمن مجلس أعلى للمعاهد الفنية والمهنية لضمان تكيفها السريع مع احتياجاته متطلبات سوق العمل.
- تصميم برامج تدريبية داخلية بالمدارس تستهدف الشباب في نهاية مرحلتي التعليم الأساسي والثانوي لتزويدهم بالمهارات الأساسية لبعض الأعمال التي يتطلبها السوق المحلي، من أجل تمكين المنقطعين عن التعليم من العمل بكل اقتدار في سوق العمل.
- إنشاء مراكز حاضنة للمشاريع الصغيرة للشباب/ات في المجتمعات المحلية وتقديم العون والقروض الميسرة للصناعات الصغيرة عن طريق توفير خدمات مؤسسات الإقراض الصغير والأصغر والبنوك في المجتمعات المحلية.

- العمل على توسيع وتطوير المشاريع الصغيرة بتقديم خدمات الدعم الفني من تدريب وإشراف ومتابعة لحل المشاكل الفنية الخاصة بالإنتاج وضبط الجودة، من أجل ضمان عملية التسويق لهذه المنتجات.
- تحفيز القطاع الخاص للإسهام بفاعلية في تبني واحتضان مشاريع الشباب الإنتاجية في مختلف المحافظات ودعمهم بتقديم خدمات فنية وإدارية وتسويقية في الداخل والخارج.
- إنشاء مراكز تدريب متخصصة في مجال التشغيل الذاتي والمستقل لتمكين الشباب من إنشاء مشاريعهم
- دعم وتطوير آليات عمل مكاتب التشغيل الحكومية والخاصة وربطها بمكاتب التشغيل بدول الخليج.
- التنسيق مع القطاع العام والخاص بدول الخليج العربية من أجل التعرف على متطلبات أسواقهم من الأيدي العاملة لتدريب وتأهيل عدد من الأيدي العاملة الشابة عليها، وذلك من أجل الوصول إلى تغطية احتياجات السوق الخليجية بأيدي عاملة قادرة على المنافسة، مع الحفاظ على مستحقاتها في التأمين والتقاعد.
- وضع سياسات تعزز مساهمة القطاع الخاص في تحسين البني التحتية اللازمة للمشاريع الاستثمارية للشباب.
- مساعدة القطاع غير المنظم بما يحقق له تنظيم مؤسسي له آلية تشجيعية ضريبية ومركبة.
- الاهتمام بتبني مشروعات تنموية كبرى لتوفير فرص عمل للشباب، واستغلال الموارد المادية المتاحة في البلاد، من أجل تنفيذ عدد من المشروعات مثل شركات للصيد وتعليب اسماك التونة، ومشروعات لتربية الجمبري، ومشروعات لتربية الثروة الحيوانية، ومشروعات للصناعات الاستخراجية مثل الرخام، ومشروعات للإسكان في كل المدن الرئيسية والثانوية.
- إنشاء مشروع خاص بالزكاة في كل محافظة لمعالجة أوضاع الفقراء على مستوى المحليات.
- إعفاء أصحاب المشاريع الصغيرة من الضرائب لمدة خمس سنوات، وتزيد هذه المدة إلى عشر سنوات فأكثر في حالة تشغيلهم لعدد من الأيدي العاملة يحددها القانون.
- تشجيع إنشاء محطات طاقة كهربائية مصغرة تعمل ببدائل قليلة الكلفة اقتصاديا وأفضل بيئيا مثل الغاز الطبيعي أو الطاقة الشمسية لدعم المشاريع الصناعية بالمناطق الريفية.
- تشجيع الأنشطة الحرفية المحلية والارتقاء بمواصفاتها لزيادة قابلية تسويقها محليا وإقليميا.

- تفعيل دور أجهزة الأمن والقضاء للحد من انتشار السلاح والنزاعات الاجتماعية لترسيخ الأمن والاستقرار وخلق بيئة تشجيع على الاستثمار في اليمن وتوفر فرص عمل حقيقية للشباب.
- إنشاء السدود والحواجز المائية لتشجيع المواطنين وخاصة في الأرياف من العودة للعمل بقطاع الزراعة.
- تفعيل القوانين المنظمة لعملية الاصطياد ومنع الاصطياد غير المشروع والحد من عملية الصيد في السواحل اليمنية من قبل القوارب الأجنبية.

المصادر والمراجع:

- احمد محمد سيف الشعبي: سوق العمل في الجمهورية اليمنية، رسالة دكتوراه جامعة حلوان، 2008.
- الجهاز المركزي للإحصاء: تقرير نتائج مسح ميزانية الأسرة (2005_2006)، صنعاء، 2008.
- الجهاز المركزي للإحصاء: الإسقاطات السكانية للجمهورية اليمنية (2005– 2025) المجلس الوطني
- للسكان، صنعاء، يونيو 2010.
- الجهاز المركزي للإحصاء: كتاب الإحصاء السنوي لعام 2009، صنعاء، 2010.
- الجهاز المركز للإحصاء : كتاب الإحصاء السنوي لعام 2010، صنعاء، 2011.
- الجهاز المركزي للإحصاء: النتائج النهائية للتعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت ديسمبر 2004،
- الجهاز المركزي للإحصاء: التقرير الرئيسي الثاني الخصائص الاجتماعية والديمغرافية، ديسمبر 2006.
- الجهاز المركزي للإحصاء: النتائج النهائية للتعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت ديسمبر 2004،
- التقرير الرئيسي الثالث الخصائص الاقتصادية، ديسمبر 2006.
- الجهاز المركزي للإحصاء: نتائج مسح القوى العاملة 1999، وزارة الشئون الاجتماعية والعمل، صنعاء، 2000.
- الجهاز المركزي للإحصاء: كتب الإحصاء السنوي، وتقارير اقتصادية سنوية للسنوات(1990–2009 .
- رمزي زكي: الاقتصاد السياسي للبطالة، عالم المعرفة العدد 226، الكويت، 1997.
- طارق أحمد المنصوب: العمالة اليمنية في الخليج ودورها في الاستقرار الأمني لدول مجلس التعاون
- الخليجي، ورقة عمل مقدمة للمؤتمر الذي نظمه مركز سبأ للدراسات الإستراتيجية في الفترة من 22_23 فبراير 2010.
- علي عبد الواحد نجا: مشكلة البطالة وأثر برنامج الإصلاح الاقتصادي عليها(دراسة تحليلية_ تطبيقية)، الدار الجامعية، 2005.
- عبد الله هزاع : أوضاع التشغيل والبطالة في اليمن، الاتحاد العام لنقابات عمال اليمن، صنعاء، 2003.
- عبدالملك الميتمي وسلطان الأكحلي: ظاهرة البطالة في اليمن، المركز اليمني للدراسات الاجتماعية وبحوث العمل، صنعاء، 2008.
- عبدالله النفيعي: التعطل في دول الاسكوا، الأردن، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، 1993.
- عبدالسلام الدار الحكيمي ورضا قرحش: المساواة بين النوع الاجتماعي في العمل النقابي باليمن(دراسة اجتماعية للدور التنموي للمرأة النقابية)، الاتحاد العام لنقابات عمال اليمن، صنعاء، 2010،ص31.
- عمر محمد صالح: طرق وأساليب تحليل إحصاءات سوق العمل ، وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، صنعاء، نوفمبر 2010.
- محمد عبد العزيز سعد يسر: الإدارة والفقر، وزارة الشئون الاجتماعية والعمل، مشروع شبكة الأمان
- لاجتماعي والخطة الوطنية لمكافحة الفقر، سلسلة دراسات الفقر، صنعاء، أكتوبر 2001.

- محمد علي قحطان: واقع السكان والبطالة في اليمن، مجلة دراسات اقتصادية، العدد العاشر، يناير_ مارس، صنعاء 2003.
- نبيلة عبد الله غالب عادل: دور المنشآت الصغيرة في تقليص مشكلة الفقر والبطالة في اليمن: دراسة ميدانية في أمانة العاصمة، رسالة دكتوراه في علم الاجتماع مقدمة لقسم علم الاجتماع بالجامعة الأردنية، 2010.
- ناصر مراد: تشخيص ومكافحة ظاهرة الفقر في الجزائر متاح في: www.kantakji.com/fiqh/Files/Economics/60338.doc
- ورسك .ج.د.ن : البطالة مشكلة سياسية واقتصادية، ترجمة محمد عز، ومحمد كعيبة، جامعة قان يونس. بنغازي.
- وحدة المراقبة والتقييم: التقرير الثاني حول المؤشرات الرئيسية لعام 2009، وزارة التخطيط والتعاون الدولي، 2010.
- وزارة التخطيط والتنمية، الخطة الخمسية الأولى للتنمية الاقتصادية والاجتماعية (1996 – 2000).
- وزارة الشئون القانونية، دستور الجمهورية اليمنية، إبريل 2001.
- وزارة التخطيط والتنمية، الخطة الخمسية الثانية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية(2001_2005) ، الجزء الأول.
- وزارة التخطيط والتعاون الدولي ، خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية الثالثة للتخفيف من الفقر (2006 – 2010).
- وزارة التخطيط والتعاون الدولي: واقع العمالة في الجمهورية اليمنية، قطاع الدراسات والتوقعات الاقتصادية، صنعاء، 2006.
- وزارة التخطيط والتعاون الدولي: إستراتيجية التخفيف من الفقر، تقرير إنجاز السنة الأولى 2003، صنعاء، 2004.
- وزارة الخدمة المدنية: الإدارة العامة للتخطيط، إحصائيات لسنوات مختلفة(2002–2010).
- وزارة التخطيط والتعاون الدولي: البرنامج المرحلي للاستقرار والتنمية، قدم في مؤتمر المانحين لدعم الجمهورية اليمنية الرياض، خلال الفترة 4–5 سبتمبر 2012، ص7.